معهد السلام الأميركي
UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE www.usip.org
SPECIAL REPORT
17th Street NW • Washington, DC 20036 • 202.457.1700 • fax 202.429.6063 1200

بقلم: هنري ج. باركي

العلاقة التركية الجديدة مع العراق:

احتضان كردستان العراق

نبذة عن التقرير

عشية الانسحاب الأميركي من العراق، تشهد العلاقات بين تركيا والعراق وحكومة إقليم كردستان تحولاً جذرياً نحو الأفضل. وفي حين أن هذا التقرير يتناول التغيير في العلاقات وما أدى إلى التحسن فيها، فإنه يرى أيضا أن هناك أسبابًا تدعو للقلق لا تزال مستمرة، كما أنه لا تزال هناك حاجة إلى عناية مستمرة في هذا الأمر عشية مغادرة القوات الأميركية للعراق لمنع الأحداث من تقويض التقدم الذي أُحرز حتى الآن. وفي هذا الصدد، فإن هذا التقرير يبني على تقرير قدمه معهد السلام الأميركي في وقت سابق كتبه نفس المؤلف وكان بعنوان "تركيا والعراق: أخطار (وإمكانات) الجوار". ولقد دعا ذلك التقرير إلى الانتباه إلى مخاطر تدهور العلاقات (والذي حدث بعد ذلك بالفعل) بين تركيا وأكراد العراق وأثر ذلك على تحقيق الاستقرار السياسي في تركيا في المستقبل، وأثره على وحدة العراق، وعلى مصالح الولايات المتحدة.

هنري ج. باركي هو بروفسور كرسي كوهن للعلاقات الدولية في جامعة ليهاي وزميل أول غير مقيم في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في واشنطن العاصمة. ومنذ عام ٢٠٠٤، عمل مستشاراً لمعهد السلام الأميركي حول العراق وجيرانه. وهذا المقال مأخوذ من عمل قادم سيتم نشره للمؤلف بشأن علاقات العراق الإقليمية، ويشارك في تحريره كل من باركي، وسكوت لاسينسكي، وفيبي مار.

© 2010 by the United States Institute of Peace.
All rights reserved.

تقرير خاص رقم ٢٣٧ أيار/مايو ٢٠١٠

موجز

- في آب/أغسطس ٢٠٠٩، أعلنت الحكومة التركية أنها ستشرع بمبادرة كبرى تجاه الأقلية الكردية في تركيا. وبالإضافة إلى كون ذلك تطورا كبيرا في علاقات تركيا القديمة مع أقليتها الكردية الكبيرة، فإن هذه المبادرة، والمعروفة باسم "الانفتاح الديمقراطي"، هي أيضاً دليل على المسافة الكبيرة التي قطعتها الحكومة التركية في سياستها تجاه العراق.
- إن تركيا، التي قادت ودعمت المعارضة في السابق ضد حكومة إقليم كردستان، تقوم الآن بتنفيذ تحول ١٨٠ درجة في سياستها تجاهها، وبتطويرها إطاراً وثيقًا من العلاقات الاقتصادية والسياسية معها. ويتعاون الطرفان الآن في سلسلة من القضايا، بما في ذلك الجهود المبذولة لتحييد حزب العمال الكردستاني ودفعه تجاه التحرك السلمي.
- في قلب هذه التغيرات التقاء للعديد من التطورات كالجغرافيا السياسية الجديدة للمنطقة، والمفهوم الجديد للسياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية، والسياق المؤسسي المحلي في تركيا، والتغيرات الداخلية حيال المسألة الكردية، والجهود التي يبذلها بعض الأفراد الرئيسيين داخل تركيا.
- وعلى الصعيد الجغرافي السياسي، ساعد الإعلان عن انسحاب القوات الأميركية من العراق في تغيير سياسة تركيا تجاه العراق. وسواء كان ذلك جزءا لا يتجزأ من استراتيجية واعية من قبل أنقرة أم لا، فإن تركيا لديها القدرة الحقيقية على التأثير في الأحداث على أرض الواقع إلى أقصى درجة في شمال العراق. أما في بغداد، فعلى تركيا أن تتعامل مع المنافسة غير الأميركية، أي مع الوجود والحضور الايراني. ومن المفارقات أن أي زيادة في النفوذ التركي في كردستان يترجم إلى تغيير أكبر في بغداد بسبب الدور الكردي الحاسم في العاصمة العراقية.
- وعلى صعيد السياسة الخارجية، استغل حزب العدالة والتنمية الفراغ الناجم عن الحرب في العراق وبدأ في طرح نفسه كقوة اقليمية. ويظهر ذلك في إطار السياسة العامة التي وصل البعض إلى تسميتها "العثمانية الجديدة" حيث تهتم تركيا بتوسيع معالم نفوذها في المناطق التي كانت ذات يوم جزءاً من الامبراطورية العثمانية، بما في ذلك العراق.
- على الصعيد المؤسسي الداخلي، لا يزال الجيش التركي يمثل عاملاً حاسمًا في بعض الأمور، ولكن الحكومة صار لديها الآن، وأكثر من أي وقت مضى، القول الفصل والنهائي في المسائل المتعلقة بالأمن القومي. وبالفعل، فإن حزب العدالة والتنمية يرغب في حل المشكلة الكردية. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن القيام بذلك سيعمل على تقليص صلاحيات الجيش الواسعة وسيصب

المحتويات

مقدمة ٢
ما الذي يفسر التغيير في السياسة التركية؟ ٣
القيود المفروضة على السياسة الجديدة ١٢
الخيارات السياسية المتاحة للولايات المتحدة ١٤

في إطار حماية مستقبل الحزب وخاصة من "الجنرالات الحشريين" الذين يرغبون في التدخل في كل شيء.

- وعلى المستوى المجتمعي، هناك شعور عميق بالتعب والملل من الحرب في تركيا، ولا سيما في جنوب شرق البلاد حيث المناطق الكردية. وهناك ضغط من أجل ترجيح كفة العمل السياسي بدلا من المواجهة المسلحة.
- أما على المستوى الفردي، فلقد صارت العناصر الفاعلة الرئيسية داخل المؤسسة العسكرية التركية والاستخبارات أكثر إدراكا بعد ٢٥ عاماً من القتال أنه ليس من المرجح أن تبنّي استراتيجية تعتمد فقط على العنف سينجح في إخضاع حزب العمال الكردستاني أو في حل المسألة الكردية في تركيا.
- ورغم الحماس التركي الحالي الزائد تجاه العراق، فإنه من الممكن لانهيار مقترحات إصلاح المسألة الكردية في تركيا أن يتسبب بانعكاسات خطيرة جدا على العلاقات بين العراق وتركيا. فهذا قد يلغي حاجة نزع حزب العمال الكردستاني لسلاحه بنفسه، والأهم، قد يؤدي تعثر ملف حل المعضلة الكردية إلى زيادة العنف في المناطق الكردية في تركيا، التي من شأنها تعقيد العلاقات بين أنقرة وأربيل.
- ولذلك تريد كل من واشنطن وأنقرة أن ترى كياناً سياسياً عراقياً مستقراً وموحداً وتعددياً في طريقه إلى تحسين الكثير من الأوضاع الاقتصادية لشعبه.
- ومن بين التوصيات المطروحة هنا، أنه ينبغي على الولايات المتحدة المساعدة في الحفاظ على العلاقة التركية-الكردية وبقائها على الطريق الصحيح؛ مثل فتح قنصلية في أربيل، وبناء قدرات الحكومة في الشمال العراقي؛ والتأكيد على أن الولايات المتحدة لا ترغب في ترك وجود مستمر لحزب العمال الكردستاني في إقليم كردستان العراق بعد رحيل قواتها؛ وأن تكون أكثر اتجاهاً نحو إدماج الدبلوماسيين الأترك في العراق في هذه الفترة الانتقالية، وتساعد على تحسين وتطوير مشاريع تجارية مشتركة وطرق نقل النفط والغاز بين تركيا والعراق وحكومة إقليم كردستان.

مقدمة

في آب/أغسطس ٢٠٠٩، أعلنت الحكومة التركية أنها سوف تجري عملية انفتاح كبرى نحو الأقلية الكردية في تركيا. ولا يمكن القول إن هذه المبادرة البالغة الأهمية من قبل حزب العدالة والتنمية الحاكم ولدت من دون النظر إلى التغيرات التي حدثت مؤخرا في العراق، وإلى التحول في سياسة حزب العدالة والتنمية الخاصة بشمال العراق وحكومة إقليم كردستان، وإلى القرار الذي اتخذته إدارة أوباما بخصوص سحب القوات الاميركية من العراق. وبالإضافة إلى كونه تطورا كبيرا في علاقات تركيا مع أقليتها الكردية الكبيرة، فإن هذه المبادرة، والمعروفة باسم "الانفتاح الديمقراطي"، هي أيضا دليل على المسافة الكبيرة التي قطعتها والتحول الضخم الذي قامت به الحكومة التركية في سياستها تجاه العراق.

وحتى وقت قريب، كانت تركيا تنظر في المقام الأول إلى العراق من خلال عدسة المسألة الكردية داخل أراضيها. وكان الحكم الذاتي الكردي في شمال العراق يمثل على وجه الخصوص - وقال البعض على نحو وجودي - تحديا لتركيا. والواقع أن الأكراد الأترك بدأوا على نحو متزايد في التعبير عن مطالبهم القومية وكان أعضاء الجناح التركي من حزب العمال الكردستاني المسلحين قد انتشروا في شمال العراق في المناطق غير المسيطر عليها.[١] وقد عارضت أنقرة بشكل عال وجود ذلك الجيب الكردي في شمال العراق، والذي كان أحد نتائج حرب الخليج عام ١٩٩١. وفي أعقاب الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣، وجدت تركيا نفسها في وضع لا تحسد عليه وسط المتنازعين في العراق في ظل التحولات العراقية التي أضفت شرعية على مطالبات الأكراد في الشمال بإنشاء دولة عراقية فيدرالية. ومع الاقتراب من احتمال استقلال شمال العراق، ظل الأتراك يفكرون في هذه النتيجة بنفس المنظور الذي كان لديهم منذ فترة طويلة على أساس أن ذلك سوف يمثل أسوأ نتيجة ممكنة بالنسبة لتركيا.

بعد سبع سنوات من الغزو الأميريكي، تقوم تركيا - التي سبق وقادت ودعمت المعارضة في السابق ضد حكومة إقليم كردستان - الآن بتنفيذ تحول ١٨٠ درجة في سياستها تجاه حكومة الإقليم، إذ أنها تطور إطاراً وثيقاً من العلاقات الاقتصادية والسياسية معها، وصار الطرفان يتعاونان في سلسلة من القضايا، بما في ذلك الجهود المبذولة لتحييد حزب العمال الكردستاني. وقد ابتعدت أنقرة عن خطابها المنزعج والمشحون ضد الأكراد العراقيين. ومن اللافت للنظر أن أنقرة فتحت بالفعل

نبذة عن المعهد

معهد السلام الأميركي مؤسسة فيدرالية مستقلة، غير حزبية، أنشأها الكونجرس للتشجيع على منع الصراعات الدولية وإدارتها وإيجاد الحلول السلمية لها. والمعهد الذي أنشئ في عام ١٩٨٤، يضطلع بمهمته التي كلفه بها الكونجرس من خلال برامج عدة من بينها برامج منح البحوث، ومنح الزمالة، والتدريب المهني والبرامج التعليمية من المرحلة الثانوية حتى الدراسات العليا، وعقد المؤتمرات والحلقات الدراسية، وخدمات المكاتب والمطبوعات. ويعين رئيس الولايات المتحدة مجلس إدارة المعهد ويصادق عليه مجلس الشيوخ.

مجلس الإدارة

ج. روبنسون وست (رئيس)، رئيس مؤسسة بي أف سي للطاقة، واشنطن العاصمة • **جورج إي مووس** (نائب رئيس)، بروفسور في التطبيق، جامعة جورج واشنطن، واشنطن العاصمة • **آن هـ. كون**، أستاذ مقيم سابق، الجامعة الأميركية، واشنطن العاصمة • **تشستر أ. كروكر**، جيمز ر. شليسينجر بروفسور في الدراسات الإستراتيجية، مدرسة العلوم الدبلوماسية، جامعة جورجتاون • **إكرام يو خان**، رئيس شركة العناية الجيدة الاستشارية، لاس فيغاس، نيفادا، كيري كينيدي، ناشط في حقوق الإنسان • **ستيفن كراسنر**، جراهام هـ. ستيوارت بروفسور في العلاقات الدولية، جامعة ستانفورد • **كاثلين مارتينيز**، مديرة تنفيذية، المؤسسة الدولية لشؤون الإعاقة • **جيريمي أ. رابكين**، أستاذ في القانون، جامعة جورج مايسون، آرلينجتون، فيرجينيا • **جودي فان رست**، نائبة مدير تنفيذية، المؤسسة الجمهورية الدولية، واشنطن العاصمة • **نانسي زيركين**، نائبة رئيس تنفيذية، مؤتمر القيادة في الحقوق المدنية.

أعضاء شرفيون

روبرت م. جيتس، وزير الدفاع • **جوزيف أ. بنكرت** (مؤقت)، مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي • **هيلاري رودهام كلينتون**، وزيرة الخارجية • **ريتشارد هـ. سولومون**، رئيس معهد السلام الأميركي (بدون حق التصويت) • **فرانسيس سي ويلسون**، لفتنانت جنرال، سلاح مشاة البحرية الأميركية، رئيسة جامعة الدفاع الوطني.

اللآراء المقدمة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن آراء معهد السلام الأميركي الذي لا ينادي بمواقف سياسية محددة ٢.

للحصول على الموافقة على نسخ أو إعادة طبع المواد، الرجاء الاتصال على البريد الالكتروني: permissions@usip.org

قنصلية في أربيل، عاصمة إقليم كردستان. وفي إطار هذه العملية، برزت تركيا أيضا كعنصر فاعل وأكثر نفوذا في العراق، وإن لم يكن مؤثرا بقدر تأثير إيران ولكنها تشكل تحدياً كبيراً.

وسبب هذه التغييرات عدد كبير من التطورات، بما في ذلك اتخاذ حزب العدالة والتنمية نهجاً استراتيجياً جديداً على الساحة الإقليمية، فقد صارت العناصر الفاعلة الرئيسية داخل المؤسسة العسكرية التركية والاستخبارات أكثر إدراكاً بعد ٢٥ عاما من القتال، أن تبني استراتيجية تعتمد فقط على العنف من غير المرجح أن تنجح في إخضاع حزب العمال الكردستاني أو في حل المسألة الكردية في تركيا. ولذلك ليس من المستغرب أن الدول المجاورة للعراق ستبدأ بتكييف نهجها في البلد في الفترة المقبلة. ويشكل العراق ومشاكله تحديات صعبة للغاية بالنسبة للبلدان المجاورة، والتي صار من المحتم عليها وضع خيارات سياسية تجاهه وتجاه المنطقة في ظل ظروف عدم اليقين القوية السائدة. ولا يجب على الدول المجاورة للعراق أن تأخذ نوايا واشنطن فقط في الاعتبار، بل قلقة أيضاً بشأن التطورات المستقبلية في البلد الذي لم يثبت بعد أنه مستقر وقوي. ومع ذلك، ليس هناك دولة مجاورة عملت بشكل كبير لتحويل نهجها في العراق مثلما فعلت تركيا. ونتج هذا التحول عن رؤية السياسة الواقعية في إطار نظرة فاحصة عما سوف يشكله انسحاب القوات الاميريكية من العراق من تأثير وما سوف يعنيه ذلك بالنسبة لتركيا على المدى الطويل.

ما الذي يفسر التغيير في السياسة التركية؟

كانت تركيا منذ وقت طويل تخشى أن التقدم الذي يحرزه الأكراد في العراق من شأنه أن يؤثر على الأقلية الكردية داخل أراضيها، وهي الأقلية التي تشير التقديرات إلى أنها تصل إلى ٢٠ في المائة من سكان تركيا. وبدءًا من الستينيات، كان هناك قدر كبير من التعاون بين بغداد وأنقرة في الجهود المبذولة للحد من التقدم الكردي. وبعد الحرب بين العراق وإيران وحرب الخليج عام ١٩٩١، والتي أدت إلى أضرار لا توصف وإلى الدمار الذي ألحقه النظام العراقي بالسكان الأكراد حتى في تركيا، تأسست منطقة آمنة في شمال العراق. ومن المفارقات أن ذلك كان بناءً على طلب من تركيا، والتي كانت قلقة من ما يقرب من ٥٠٠,٠٠٠ لاجئ كردي عراقي أقاموا في مخيمات على الجانب الآخر من حدودها. ومع ذلك، تجنبت تركيا التعامل مع هذا الجيب الكردي، على أمل إعادة إدماجهم في نهاية المطاف في العراق، ولو في ظل ظروف أكثر قبولا.

وبحلول منتصف عام ٢٠٠٩، كانت الحكومة التركية قد وقعت اتفاقات مع الأكراد العراقيين على استيراد النفط، وبدأت في إقامة حوار رسمي مع حكومة إقليم كردستان، وعملت على الحد من تعاونها مع الجبهة التركمانية العراقية. وكانت تركيا قد تخلت عن التوكيد الخاص بدعمها للتركمان وبدأت في اتخاذ نهج شامل في العراق، كان في أغلب الأحيان بالتعاون مع الولايات المتحدة وذلك بغرض التأثير على العملية الانتقالية هناك. وفي حين أن أنقرة كانت سببا للتوتر في مجال سلوك واشنطن وإنفاذها لسياستها الخاصة بالعراق، إلا أنه صار هناك قدر أكبر من الانسجام والتعاون بين البلدين فيما بعد.

لا يوجد سبب واحد يفسر تغير سياسة تركيا، بل هو مزيج من التطورات داخلها – بعضها لا علاقة له تماماً بالعراق وأكراده - والمنطقة ككل. وتشمل هذه العناصر الجغرافيا السياسية الجديدة للمنطقة، مثل قرار الولايات المتحدة بالانسحاب من العراق، وحزب العدالة والتنمية ومفهومه الجديد للسياسة الخارجية، وهي السياسة التي تهدف في جوهرها إلى جعل تركيا قوة عالمية على درجة من الأهمية، وكذلك العلاقة المتطورة بين المدنيين والعسكريين في تركيا، والجهود المبذولة من جانب الجهات الفاعلة الرئيسية داخلها، وتغير التصورات الداخلية حول المسألة الكردية، كموقف الجيش التركي الذي بدأ يدرك أن التمرد سيستمر رغم الجهود المبذولة لردعه وإيقافه.

السياق الجيوسياسي

لقد غيرت الحرب في العراق هذه المنطقة بشكل لا رجعة فيه. ومع ذلك، فإن الأمر الأكثر أهمية بالنسبة لمستقبل المنطقة من الحرب نفسها كان هو سلوك الولايات المتحدة وعجزها عن تحقيق الأهداف التي حددتها لنفسها في العراق. وعدم شعبية الحرب في المنطقة لاقاه مفاجأة صدمت الكثيرين عندما تمكن المسلحون من إلحاق الأذى بصورة دموية بالجيش الاميركي، ومنع الولايات المتحدة من إقامة وحفظ النظام والخروج. وخلقت إدارة بوش بإخفاقاتها فراغاً في القيادة والتأثير في المنطقة. وساعد هذا الفراغ في بعض النواحي - كما سيتبين – أنقرة على أن تقحم نفسها في سياسات المنطقة بشكل عام والعراق بشكل خاص.

وأكد مجيء إدارة أوباما على تسريع تنفيذ قرار إدارة الرئيس جورج بوش بالانسحاب من العراق. هذا القرار - الذي اتخذ من دون أي ضمان بأن النظام الجديد في بغداد سيبقى على قيد الحياة ولن يموت تحت وطأة الخلافات الطائفية والعرقية والإقليمية – كان يمثل حالة تحولية تفرز كل أصناف التغيير مثله مثل القرار الأولي بالغزو. ولذلك فإن القوى الإقليمية، التي كان مطلوباً منها أن تتوقع عراقاً يتفق مع التصور الأميركي، صار عليها الآن أن تتعامل مع مستقبل مجهول في العراق. وعدم اليقين هذا يمكن أن يكون أكثر حرجاً إذا قررت الولايات المتحدة الانسحاب في وقت أقرب أو إذا قرر العراقيون أنفسهم أم يطلبوا انسحاباً أسرع.[٢] ومن المرجح أن العراق غير المستقر سوف يقوم بتصدير عدم الاستقرار إلى باقي المنطقة، سواء على شكل منظمات عنيفة أو الأصولية الجهادية المنظمة أو العنف، أو تحريك البواعث القومية. وعلى كل حال فإن تداعيات ذلك ستؤدي إلى خلق فرص للتعاون الإقليمي، وأيضًا للخصومات، وهي التي قد تزيد من تفاقم الأوضاع على الأرض. وحتى لو تمكن العراق من الخروج كدولة مستقرة - وإن كانت هذه الدولة لها تأثير محدود على المدى المتوسط لأنها تعيد البناء بعد سنوات من الحرب والخراب – فإن حقيقة الأمر تظل أن الولايات المتحدة وبلدان المنطقة ستواصل السعي وراء سياسات مبنية على درء أسوأ الاحتمالات والاستعداد لها.

بالنسبة لتركيا، التي كانت ثابتة وعلى قدر كبير من الإصرار على الدفاع عن وحدة أراضي العراق، فإن احتمال تفكك العراق كان يعني الشروع في سلسلة من التداعيات. أولاً، يمكن لاحتمال استقلال الأكراد والتوسع في المنطقة الكردية لتشمل كركوك، المحافظة والمدينة، أن يزيد بشكل كبير. لقد اعترضت تركيا طويلا على دمج كركوك في حكومة اقليم كردستان. ومع وفرة الموارد النفطية في كركوك، يمكن لذلك أن يشجع الأكراد العراقيين على إعلان الاستقلال ووضع ذلك في إطار حركات للمطالبة بالانفصال في جميع أنحاء المنطقة. وعلى الرغم من التحسن في العلاقات بين أنقرة وأربيل، إلا أن هذه التطورات يمكن أن تزعزع الاستقرار في تركيا، وربما يؤدي ذلك إلى أعمال عنف بين الأكراد والجماعات العرقية الأخرى، ومنهم العرب والتركمان في المقام الأول، وهي الصراعات التي يمكن أن تتحول إلى داخل تركيا. ثانيا، يمكن لعدم تماسك العراق أن يسمح للجماعات المسلحة (وبالتحديد لمن هم من ذوي الخبرة في القتال في جيش تقليدي بشكل كبير) بتصدير العديد من مقاتليهم إلى البلدان المجاورة، مثل المملكة العربية السعودية والأردن وسوريا، وحتى إلى تركيا. ويقال إن تصدير مقاتلي مثل هذه المجموعات إلى الخارج سوف يؤدي إلى المزيد من الاضطرابات التي من شأنها أن تقوض المصالح الاقتصادية والدبلوماسية التركية في المنطقة. وثالثا، سيكون إضافة مزيد من القلاقل وعدم الاستقرار على الحدود في تركيا بمثابة عامل مثبط لأعضاء الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بقبول تركيا كعضو كامل العضوية في تلك المنظمة.

وقد ساعدت مثل هذه التوقعات السلبية والوخيمة على تحول سياسة تركيا تجاه العراق. و قدرة أنقرة على التأثير في الأحداث على أرض هي في الشمال. أما في بغداد، فإن تركيا تواجه منافسة شرسة من إيران التي لديها شبكات طويلة الأمد وراسخة من النفوذ، فضلاً عن الوجود الأميركي الذي على المدى المتوسط سيظل يمارس قدرا كبيرا من السلطة على اتخاذ القرارات. ومن المفارقات أن أي زيادة في النفوذ التركي في كردستان يترجم إلى تغيير أكبر في بغداد بسبب الدور الكردي الحاسم في العاصمة العراقية. وباختصار، بلعب دور في شمال العراق، تلعب أنقرة دورا في تحديد معالم الوجود السياسي لعراق المستقبل. إن التوصل إلى إدراك أن حكومة إقليم كردستان، بغض النظر عن الخلافات التي لا تزال تدور حول الدستور العراقي والأحكام الفدرالية، وُجدت لتبقى أثر أيضًا في حسابات تركيا لهذه المنطقة. وقد نجحت حكومة إقليم كردستان في إضفاء الطابع المؤسسي على نفسها، ليس فقط من خلال وجودها ذاته وإنما أيضا من خلال قيادة الرئيس العراقي جلال الطالباني، وهي سوف تستمر من خلال اتصالاته الدولية وسماته الشخصية. لقد دافع طالباني في وقت واحد عن مصلحة العراق ومصالح حكومة إقليم كردستان، وحتى عندما تعارضت هذه المصالح مع بعضها بعضاً.

بلعب دور في شمال العراق، تلعب أنقرة دورا في تحديد معالم الوجود السياسي لعراق المستقبل.

لقد حازت حكومة إقليم كردستان، وهي الكيان الوحيد في المنطقة الكردية المتمتع بالحكم الذاتي، على التأييد الأوسع بين الأكراد في تركيا، وصارت هناك دينامية جديدة بين الأكراد على جانبي الحدود التركية-العراقية، حيث لكل جماعة منهم موقفًا حامياً للأخرى. ومن هنا، فإن الأكراد في تركيا لا ينظرون بعين الرضا إلى حكومة حزب العدالة والتنمية عندما تدخل في عداء نشط تجاه أربيل. كما أن التعاون مع حكومة إقليم كردستان حقق أيضا بعض الأهداف التركية التي كانت صعبة المنال في وقت سابق، وخاصة باتجاه ضغط كردي عراقي على حزب العمال الكردستاني. وأخيرا، فإن الأتراك بدأوا أيضا يقدروا أن شمال العراق، الذي كان محكوماً من قبل اثنين من الاحزاب الكبيرة

التي لم تترك مجالا كبيرا للمعارضة ضد اتباع البرزاني واتباع الطالباني، قد أصبح أكثر تمايزا وتعدداً. ولذلك ففي الانتخابات المحلية الأخيرة في عام ٢٠٠٩ في المحافظات الثلاث التي تسيطر عليها حكومة إقليم كردستان استطاع أحد أحزاب المعارضة، حزب غوران، ركوب موجة مكافحة الفساد واقتحام منطقة هيمنة عائلتي البرزاني والطالباني. وعلى الرغم من الطابع المحافظ للمجتمع الكردي، وخاصة في المناطق الناطقة بلغة الكرمانجي في شمال العراق وتركيا، فإن أكراد العراق قد قاوموا محاولات وضع الدستور العراقي تحت التأثير الديني، ولا سيما محاولات الجماعات الشيعية. وقد اتخذ الأكراد أيضًا اتجاه الحرص على اعتماد نهج أكثر علمانية مع المؤسسات الإقليمية، وبالتالي تحويل حكومة إقليم كردستان إلى منطقة عازلة لتركيا ضد العراق ذي الاتجاهات الأصولية الممكنة.

والدبلوماسية التركية – والتي كانت قد لعبت دورا نشطا في مساعدة واشنطن على حل بعض خلافاتها مع بغداد بشأن إعادة نشر القوات الاميركية والجدول الزمني لانسحابها – صار لديها فهم أفضل للديناميات القائمة بين الولايات المتحدة والعراق. وفي حين تسبب قرار الولايات المتحدة بسحب قواتها من العراق بإعادة نظر أنقرة في استراتيجيتها وأولوياتها، فهمت هذه الأخيرة بشكل أفضل العلاقة بين أميركا والعراق، إذ أنه من المحتمل جدا أن يتجه العراق إلى اتخاذ مسار في السياسة الخارجية يكون مستقلا عن الولايات المتحدة.

وجاء إعراب الولايات المتحدة عن تقديرها للدور التركي البناء والمحتمل متأخراً خلال فترة الاحتلال الاميركي، وغيرت إدارة الرئيس بوش تكتيكاتها بعد أزمة حقيقية مع الأتراك. ولقد كان الأتراك دائماً يمارسون الضغط على الولايات المتحدة لتمنع تحول شمال العراق إلى منطقة آمنة لحزب العمال الكردستاني. وكان هجوم مدمر لحزب العمال الكردستاني على مخفر حدود تركي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ والذي أسفر عن مقتل ١٣ جنديا تركياً هو ما أدى في النهاية إلى مستوى جديد من التعاون بين أنقرة وواشنطن. وكانت الضغوط الداخلية على الحكومة التركية للتدخل في العراق قد أصبحت قوية جدا لدرجة أن واشنطن لم يعد لها من خيار سوى الإذعان للمطالب التركية بأنه ينبغي القيام بشيء ما فيما يتعلق بمعسكرات حزب العمال الكردستاني في شمال العراق. وتم تقديم العون لتنسيق الضربات الجوية ضد مواقع الحزب، وبالتالي زادت واشنطن زيادة كبيرة من تعاونها مع انقرة وقامت بزيادة الضغط على حكومة اقليم كردستان لتكون أكثر نشاطا في دعمها للتحركات التركية.[٣] وكان هذا التغيير في سياسة الولايات المتحدة حدثا مفصلياً. ولقد أدت الغارات الجوية التركية (وعملية واحدة على الأرض) إلى تقليص الضغط التركي على الولايات المتحدة. ومع استثناء واحد هو المواجهة المحتملة بين البشمركة (الميليشيا الكردية) وعناصر القوات التركية المتمركزة في شمال العراق، فإن التوترات بين أنقرة وحكومة إقليم كردستان كانت تدار بشكل جيد. ويرجع الفضل في ذلك جزئيا إلى الغارات الدقيقة والمؤثرة التي تسببت في الحد الأدنى من وقوع خسائر في شمال العراق.

ذهب إذعان الولايات المتحدة لتركيا واتجاهها إلى المساعدة في غارات جوية شوطا طويلا في طمأنة الحكومة التركية والجيش التركي أن الولايات المتحدة لم تكن راغبة في ترك علاقاتها مع أنقرة أو التخلي عنها. وبالتالي انمحت بعض المشاعر الصعبة التي تكونت داخل المؤسسة العسكرية التركية منذ أحداث ٤ تموز/يوليو ٢٠٠٣.[٤] ومن المفارقات أن هذه التوجهات أيضا ساعدت الأتراك على إشراك الأكراد العراقيين. وبدون الغطاء السياسي الذي وفرته المساعدة الأميركية المقدمة، كانت الحكومة التركية ستواجه معارضة داخلية أكثر ضراوة ضد تقديم أي غصن زيتون لأكراد العراق. من جانبهم خفف أكراد العراق حدة انتقاداتهم لتركيا، وخاصة تجاه الضربات الجوية. وفي الواقع، كان الأكراد الأتراك هم الأكثر اتجاهًا إلى الشكوى بصوت عال، ولكن مع تأثير حكومة إقليم كردستان عليهم، ظلوا هم أيضا في نهاية المطاف هادئين ومسالمين.

وبدون الغطاء السياسي الذي وفرته المساعدة الأميركية المقدمة، كانت الحكومة التركية ستواجه معارضة داخلية أكثر ضراوة ضد تقديم أي غصن زيتون لأكراد العراق.

كما وكانت هناك مبادرة ساعدت أيضا على إحداث تغيير في السياسة التركية، وهي تعامل الأكراد العراقيين السري مع رئيس منظمة المخابرات الوطنية التركية، إمري تانر. ففي الوقت الذي تجنب فيه المسؤولون الأتراك التعامل مع حكومة إقليم كردستان، كانت مهمات تانر حاسمة في التقليل من التوتر وللتحضير للمفاوضات في المستقبل. وكان تانر وزملاؤه في منظمة المخابرات الوطنية التركية على اقتناع بأن التكتيكات المتشددة للقوات المسلحة التركية ضد الاكراد العراقيين لها نتائج عكسية. وبينما كان العديد من المسؤولين الأتراك، مدنيين وعسكريين، قد سبق وأكدوا في كثير من الأحيان على مجموعة من "الخطوط الحمراء" التي من شأنها أن تؤدي إلى عملية عسكرية تركية في شمال العراق، وهو ما أثار غضب مسؤولي حكومة إقليم كردستان، أخذ هذا الكلام يختفي ببطء من خطاب أنقرة. وكان هذا في جزء منه نتيجة لزيادة الاتصالات بين الجانبين. ورافق هذا التحول عدم

تشديد تركيا على القضية التركمانية في شمال العراق. فلقد اكتشف الأتراك أن التركمان لم يكونوا فقط في انتظار أن "تنقذهم" أنقرة، إذ في الواقع ٥٠ في المئة أو أكثر من التركمان العراقيين هم من الشيعة، ولقد أيدوا التجمعات الشيعية التقليدية العراقية. وفي انتخابات عام ٢٠٠٥، كانت نتائج الجبهة التركمانية-العراقية سيئة للغاية بالفعل، حيث تمكنت من الفوز بأقل من ١ في المائة من الأصوات على الصعيد الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنسبة لأولئك الأتراك الذين صوروا أن الجيش قد يتدخل في كركوك، قال جنرال تركي علناً في عام ٢٠٠٧ إن مدينة كركوك هي على بعد أكثر من ٤٥٢ كيلومترا من الحدود التركية.[٥]

يرغب المسؤولون الأتراك أن يكون العراق مرة أخرى ثقلاً موازياً لإيران.

ويعبر المسؤولون في الحكومة التركية في لقاءات خاصة وبشكل غير معلن عن قلقهم بشأن توسع النفوذ الإيراني في العراق. كما أن تركيا تود أن ترى العراق يعود مرة أخرى ليصبح ثقلا موازيا لإيران. ولعل إيران قد عملت بشكل أفضل بكثير من أي دولة أخرى من الدول المجاورة للعراق على استمالة ورعاية العديد من المجموعات المتعددة في العراق سواء العرقية أو الطائفية. وكانت السباقة في ذلك لأن الكثير من السياسيين في المعارضة العراقية جعلوا طهران منزلهم وملاذهم طوال فترة حكم الرئيس السابق صدام حسين. وحتى في كردستان العراق، كان الإيرانيون - على العكس من الأتراك - بارعين جدا في تدعيم الأحزاب الكردية كافة. وعلى الرغم من الشكوك الخاصة عندهم كان المسؤولون الأتراك يستخدمون خطاباً وديا للغاية - إن لم يكن بالغ الودية - تجاه موقف طهران. ولذلك كان إنشاء حزب الحياة الحرة لكردستان، والتابع لحزب العمال الكردستاني في إيران والذي يشترك في نفس القواعد والهياكل الأساسية مع حزب العمال الكردستاني في جبل قنديل البعيد في شمال العراق، يتيح للإيرانيين فرصة وجود فتحة يطلون منها على تركيا. ورغم أن هذا الحزب الجديد كان أضعف بكثير من حزب العمال الكردستاني إلا أنه نجح في إدماء القوات العسكرية الإيرانية في المناطق الكردية في ايران. وتعمدت طهران ضرب حزب العمال الكردستاني وحزب الحياة الحرة بالتنسيق مع القوات العسكرية التركية. وفي ذلك الوقت، اعترف الجنرال ايلكر باشبوج قائد القوات البرية التركية، أن هناك تعاملاً بين الأتراك والإيرانيين في هذه المسائل، بما في ذلك التعاون من مجال الاستخبارات.[٦]

ومع ذلك، يبقى للأتراك تفوق واحد وحاسم على طهران في العراق: وهو أكراد العراق. وعلى الرغم من أن الأتراك لا يريدون سماع هذا، إلا أن حكومة إقليم كردستان صرحت في وقت مبكر وبشكل واضح أن أنقرة - التي توفر اتصالاً مباشرًا إلى أوروبا وغير مباشر إلى الولايات المتحدة - هي الشريك الطبيعي لها. وبالنسبة لأكراد العراق، فإن الغرب يمثل المصدر الرئيسي للشرعية، وربما الدعم الوجودي لهم. وقد قدمت تركيا كعضو في منظمة حلف شمال الأطلسي وكدولة طامحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، للأكراد خيارًا أكثر إغراءً من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية قياسًا إلى إيران. ولأن لها نظام إسلامي على خلاف مع الغرب، وفي ظل كون قاعدتها الاقتصادية أقل تطورا، لا يمكن لإيران أن تتنافس مع تركيا في شمال العراق. وعلى الرغم من أن لإيران القدرة على لعب لعبة الشطرنج المعقدة في شمال العراق وداخله، وأنه لا ينبغي الاستهانة بذلك، إلا أن خصائصها لا تتطابق مع تلك التي تملكها تركيا الواثقة والتي تعيش حالة في سلام مع نفسها. وفي الواقع، فإن الروابط القوية بين حكومة إقليم كردستان وتركيا سوف في نهاية المطاف تكون قادرة على تأمين موازنة فعالة وطبيعية لتنامي النفوذ الايراني في العراق.

وأخيرا، لقد صار احتمال الوصول إلى أسواق شمال العراق بشكل عام، والأهم من ذلك إلى موارد النفط والغاز المحتملة، يلوح في المخيلة التركية في السنوات الأخيرة. وأدى هذا التطور إلى تغيير جوهري في سياسة أنقرة تجاه قانون النفط والغاز في العراق. وفي حين وقفت أنقرة إلى جانب بغداد ضد حكومة إقليم كردستان في نزاع الأكراد على القانون الجديد، إلا أنها أحبطت مع تباطؤ العملية في بغداد. وفي عام ٢٠٠٩، بدأ الأتراك في استيراد النفط مباشرة من شمال العراق، وصار احتمال وجود الغاز وتوصيله في خط أنابيب لتغذية خط أنابيب نابوكو الذي أُعلن عنه مؤخرًا يفترض زيادة الواردات بالنسبة لهم. إن تركيا في سعيها لتصبح مركزا للنفط والغاز العابر، تريد أن تتأكد من وجود مصادر بديلة للغاز لأنها تواجه منافسة مباشرة من روسيا، ولأن أذربيجان مورّدتها الأولى تعاني من عدم كفاية موارد الغاز. أما السوق في شمال العراق فإنه لا يشكل حصة كبيرة من الصادرات التركية، ولكن احتمال نشأة العلاقات الاقتصادية المكثفة مع حكومة إقليم كردستان له فائدة إضافية لتحسين الكثير من أوضاع واحدة من المناطق الأكثر معاناة في تركيا من الناحية الاقتصادية بسبب الكساد، وهي منطقة جنوب شرق البلاد التي يقطنها الأكراد.

في التحليل النهائي، يعتبر تغيير الحكومة التركية لتوجهاتها السياسية مخاطرة محسوبة من الناحية الجيوسياسية. وكان قرار فتح قنصلية في أربيل الخطوة الأكثر دراماتيكية التي تعبر عن

عمق التغيير، وهي الخطوة التي كان من الممكن منذ سنة أو سنتين أن يُنظر إليها في تركيا على أنها خيانة. ويمكن على هذا النحو تفسير افتتاح القنصلية أيضا على أنه اعتراف صريح من جانب أنقرة بالهيكل الاتحادي للعراق، وبحكومة إقليم كردستان كعنصر من العناصر المكونة لذلك – وهو ما يمثل اعترافًا تأخر لفترة طويلة. ويقول منتقدون إن انقرة قد تقوي يد حكومة إقليم كردستان من خلال تسهيل تطلعاتها الوحدوية في كركوك ومناطق أخرى من العراق، ناهيك عن الروابط الإيرانية والسورية والتركية في المنطقة الناطقة بالكردية. وحتى مع ذلك، يظل إقليم كردستان من المناطق غير الساحلية، وقدرته على البروز من جديد باعتباره دولة قابلة للحياة مع جميع جيرانها على افتراض أنهم جميعًا يتخذون من هذه الدولة موقفا عدائيا يظل مسألة دقيقة جدا ومحدودة الإمكان. وعلاوة على ذلك، فإن السياسات التركية لم تنجح في الماضي، ولا سيما تلك المتعلقة بالمشكلة الكردية المحلية، وتركيا بالتأكيد غير قادرة على التعامل عسكريا مع مشكلة الأكراد في تركيا وتقييد الأعمال الكردية العراقية في وقت واحد. وفي النهاية، سوف تثبت حكومة إقليم كردستان أنه من المرجح أن تكون ذات قيمة أكبر من كونها خطرًا على تركيا.

حدود السياسة الخارجية

يرتكز التحول في المواقف التركية تجاه العراق أيضاً إلى رؤية السياسة الخارجية الجديدة لحزب العدالة والتنمية. وجاء حزب العدالة والتنمية الى السلطة بهدف تنشيط السياسة الخارجية التركية التي كانت مرتكزة إلى الداخل. وعمل الحزب على الاستفادة من الفراغ الناشئ عن حرب إدارة بوش في العراق، فبدأ في فرض نفسه كقوة إقليمية، بوصفه الوسيط في عدد من الصراعات. وفي إطار السياسة العامة التي وصلت بالبعض إلى تسميتها "العثمانية الجديدة"، فقد كانت تركيا توسع معالم نفوذها في المناطق التي كانت ذات يوم جزءا من الإمبراطورية العثمانية.[٧] ولدى مهندس هذه السياسة الخارجية الجديدة، وزير الخارجية الحالي أحمد داوود أوغلو، جدول أعمال أكثر طموحا بكثير – وهو جعل تركيا قوة عالمية. على أن يكون ذلك من خلال الاستفادة من علاقات تركيا الثقافية والتاريخية وعضوية حلف شمال الاطلسي، والترشيح للاتحاد الأوروبي، وإحداث النمو الاقتصادي السريع. ولقد أثبت حزب العدالة والتنمية من خلال كل هذا استعداده لارتداء عباءة القيادة وأخذ يحاول باندفاع زيادة دور تركيا في المنظمات الدولية، وفاز على سبيل المثال بمقعد في الأمم المتحدة في مجلس الأمن الدولي بعد توقف دام ما يقرب من ٥٠ عاما. وفي إطار هذه العملية، وضع داوود أوغلو ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان سياسة طموحة للوصول بتركيا إلى نقطة "لا مشاكل مطلقًا (صفر مشاكل) مع جيرانها" بما في ذلك التعامل على مستوى عال مع عدد من قادة وسكان الدول المجاورة والتأكيد على أهمية الربط الداخلي بين الأمن والديمقراطية.

وكانت هناك في السابق مشكلتان مترابطتان تتعارضان مع هذه الرؤية، الأولى أنه كانت لأنقرة مشاكل خطيرة في شمال العراق، ومع حكومة إقليم كردستان على وجه التحديد، والثانية، وكما قال ابراهيم كالين: "الوضع الحالي المحلي للقضية الكردية وحدها كان كافيًا ليحد من قدرة تركيا على التحدث بثقة عن الديمقراطية والشفافية وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط".[٨] ولذلك فإن عملية تحسين العلاقات مع حكومة إقليم كردستان كان لها تأثير إيجابي على المسألة الكردية الداخلية، وكان التقدم على كلا الصعيدين من شأنه أن يزيل بعضاً من وصمة العار التي تحملها أنقرة، مما يوفر المزيد من النفوذ التركي على المستوى الدولي. ومن المفارقات أن نجاحات حزب العدالة والتنمية في وقت مبكر زادت من أهمية السياسة الخارجية في السياسة الداخلية، وبالتالي تمكن الحزب من توجيه الحملات الدعائية له على أساس النجاحات التي حققتها السياسة الخارجية. ويستمد أردوغان درجة معينة من الشعبية بسبب مواقفه وتصريحاته الدولية رفيعة المستوى، مما يموّه الحدود بين المحلي والأجنبي في السياسة التركية.[٩]

إن الانفتاح التركي تجاه حكومة إقليم كردستان وتجاه القضية الكردية المحلية، يخدم أغراض أنقرة في مجالي السياسة الخارجية والمحلية، كما أنه يعزز يد تركيا في السياسة العراقية. ويمكن أيضا أن يؤدي ذلك إلى زيادة نفوذها وتقديم خدمة أفضل للمصالح التركمانية العراقية في نهاية المطاف. وأخيرا، لقد أدى هذا الانفتاح على حد سواء إلى منح فرصة لرفع عبء هام في العلاقات التركية-الأميركية عن أكتاف أنقرة وتحويل تركيا إلى دولة لها قيمة أكبر وأشد صدقية في نهاية المطاف باعتبارها الطرف المحاور في العراق. ومع ذلك، يظل الخطر الوحيد الذي يتربص بمبادرات تركيا الجديدة هو إمكانية الثقة المفرطة من جانب أنقرة، إذ أنه من الخطر الإفراط في حماسة أن تصبح تركيا الوسيط للجميع، وهو ما قد يتسبب بمخاطر استعداء بعض الأصدقاء التي تحتاجهم في نهاية المطاف أكثر من غيرها.

لقد لعب حزب العدالة والتنمية إلى حد كبير دورًا بناءً في العراق، وفي إقامة علاقات مع مجموعات أخرى من التركمان والأكراد. ولقد كان له علاقة خاصة مع نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي. ووفقًا لمسؤولين كبار في تركيا، أقامت أنقرة علاقات وثيقة مع الهاشمي، وعملت على توفير الدعم اللازم له قبل ذلك بكثير. ولكن اتصالات أنقرة ببعض الأطراف السنية أغضب الشيعة العراقيين أحياناً، وخصوصًا عندما اجتمع بعض من المتشددين السنة في مؤتمر في اسطنبول.[١٠] وربما للظهور بالعدل، استقبل كل من أردوغان وعبد الله غول مقتدى الصدر في أنقرة في أيار/مايو، ٢٠٠٩، وسهّلا لقاءه مع أتباعه في اسطنبول. ولقد زادت وتيرة الزيارات إلى أنقرة من قبل القادة العراقيين بعد استقرار البرلمان العراقي على تاريخ عقد الانتخابات. وفي جميع هذه الزيارات، كانت الرسالة التركية هي نفسها – وهي تجنب الإجراءات والائتلافات السياسية التي يمكن أن تزيد من التوترات عشية هذه الانتخابات.[١١]

السياق المؤسسي المحلي

إن التغييرات الجذرية في سياسة تركيا تجاه العراق لم تكن ممكنة من دون تطورات هامة في السياق المؤسسي المحلي التركي. وكان ظهور ونجاح حزب العدالة والتنمية كطرف مناهض للسلطات الحاكمة قد أدى إلى حد ما إلى تحضير الساحة لمواجهة بينه وبين الدولة. فالمؤسسة المدنية- العسكرية التركية تعلن دومًا عن خوفها من أسلمة المجتمع التركي، في حين ساعد أداء الحزب في قضايا الأمن القومي الساخنة على زيادة الضغط عليه أكثر وأكثر.

المؤسسة المدنية- العسكرية التركية تعلن دومًا عن خوفها من أسلمة المجتمع التركي، في حين ساعد أداء الحزب في قضايا الأمن القومي الساخنة على زيادة الضغط عليه أكثر وأكثر.

في واقع الأمر، قام حزب العدالة والتنمية بالقليل في السنوات الأولى من حكمه تجاه المسألة الكردية (بالمعنى الواسع)، واتبع أساساً السياسة التقليدية التي تؤكد على الطبيعة الإرهابية لهذه المشكلة الداخلية وعدم شرعية حكومة إقليم كردستان. وكان هناك استثناءان فقط، أولهما مهمات تانر في شمال العراق وثانيهما خطاب عام ٢٠٠٥ الذي أطلقه أردوغان في مدينة ديار بكر، في قلب جنوب شرق البلاد، حيث اعترف بأن الأكراد لم يعاملوا معاملة طيبة خلال تاريخ الجمهورية التركية كله. ومع ذلك، لم تكن هناك متابعة للخطاب، والتوقعات التي أثارها ذلك الخطاب تبخرت في وقت قريب. وأردوغان في وقت لاحق بدأ يتخذ موقفًا معاديًا ضد "حزب الديمقراطية والمجتمع في تركيا" المؤيد للأكراد، والذي يعتبر أهم العناصر التي تمثل الحالة القومية للمجتمع الكردي والذي يتقارب مع حزب العمال الكردستاني.

حزب العدالة والتنمية الذي حصل على أغلبية ساحقة من مقاعد البرلمان في انتخابات عام ٢٠٠٢ بالحصول فقط على أصوات ٣٤ في المائة من الناخبين،[١٢] نجح في الفوز بجميع المقاعد تقريبا من المناطق ذات الأغلبية الكردية. وهذا يعني أن حزب العدالة والتنمية كان لديه وفد برلماني يتضمن عددا كبيرا من النواب الاكراد الذين كانوا يتوقون لرؤيته يعمل على تحسين الأوضاع في جنوب شرق البلاد. وبلغ العداء المتزايد بين الحزب والمؤسسة العسكرية التركية نقطة الغليان في عام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. وتورطت المؤسسة العسكرية في ما تحول إلى سوء تقدير كبير فيما بعد، عندما تدخلت في محاولة لمنع حزب العدالة والتنمية من انتخاب عبد الله غول، وكان وقتها وزيراً للخارجية، ليصبح رئيسًا للبلاد. وكان العائق الرئيسي أمام غول هو ارتداء زوجته للحجاب، وبالنسبة لكبار الضباط هذا يشكل مخالفة للعلمانية الأساسية بواسطة الشخص الذي سوف يشغل المنصب الذي بناه مؤسس الأمة، مصطفى كمال أتاتورك. وفي ظل الأزمة السياسية الناجمة عن ذلك اضطر حزب العدالة والتنمية للدعوة إلى انتخابات مبكرة، التي قاد فيها الحزب موجة من الاستياء. وحقق الحزب زيادة كبيرة في حصته من الأصوات من ٣٤ إلى ٤٧ في المئة - وهي المرة الأولى التي يتمكن فيها الحزب الحاكم من زيادة حصته من الأصوات في تركيا منذ عام ١٩٥٤. وفي الواقع، تلقى الجيش القصاص العادل من الناخبين الأتراك مما تسبب في أزمة ثقة في قدرته على فرض وجهات نظر بدون منافس سياسي.

وكانت انتخابات عام ٢٠٠٧ قد شهدت تغير المشهد السياسي على نحو حاسم. وعلى الرغم من أن المؤسسة العسكرية قد قامت بعمل واحد في محاولة لتخليص البلاد من حزب العدالة والتنمية عن طريق اقامة دعوى قضائية تهدف إلى حظره، إلا أنها أخفقت. وظهر الحزب أقوى بعد هذه المعارك الساخنة مع الجيش وحلفائه. وصارت المعارضة في البرلمان أيضا أكثر تنوعًا: فبدلاً من الطرفين، صار هناك ثلاثة أحزاب عبروا عتبة الـ ١٠ في المائة، وصار هناك بعض النواب الأكراد (العشرين الذين تم انتخابهم بصورة مستقلة والذين شكلوا مجموعة خاصة بهم تحت لواء حزب المجتمع الديمقراطي ذات مرة) في البرلمان.[١٣]

لقد كانت مسألة إصلاح العلاقات المدنية-العسكرية دائمًا على رأس أولويات حزب العدالة والتنمية ولكن في إطار الاهتمامات المخفية وغير الظاهرة علي جدول الأعمال اليومي. وكان الدافع لدى الحزب للسعي لعضوية الاتحاد الأوروبي هو حاجته للحد من صلاحيات الجيش الواسعة وحماية مستقبل الحزب من "الجنرالات الحشريين". وكان حل القضية الكردية هو أيضاً جزء من هذا البرنامج، لأن التمرد قد مكن الجيش من الحفاظ بصورة واضحة وحاسمة على دوره في المجتمع. وساعدت الأخطاء السياسية التي ارتُكبت على أيدي ضباط على مر السنين على معالجة الطبيعة غير المتوازنة للعلاقات بين المدنيين والعسكريين إلى حدٍّ ما. وعلى الرغم من أن الجيش التركي لا يزال حاسما في كثير من الأمور، إلا أن للحكومة قدرة كبيرة على إنفاذ ما تراه مناسباً في المسائل المتعلقة بالأمن القومي.

وبالتوازي مع التغيرات في العلاقات المدنية-العسكرية ظهرت حالة من إضعاف الأحزاب التقليدية ذات الولاء للدولة (أو المسماة الدولتية). وفي حين يتم تمثيل حزب الشعب الجمهوري وحزب العمل القومي المتطرف في البرلمان، فإن حزب الشعب الجمهوري على وجه الخصوص أخذ يتدهور في ظل قيادة دنيز بايكال الضعيفة وغير القادرة على تقديم بدائل بناءة، مما يجعل ذلك الحزب غير ذي صلة تمامًا بمناقشة المسألة الكردية في الداخل التركي وفي العراق.

السياق المجتمعي

كما تغير السياق المجتمعي في تركيا إلى حد كبير. أولا، هناك شعور عميق بالتعب والإجهاد بسبب الحرب الطويلة. وفي جنوب شرق البلاد في المنطقة الكردية صار هذا الشعور عميقًا جدّاً، وتجلى ذلك في العديد من الطرق. على سبيل المثال، كان حزب العمال الكردستاني يتعرض لضغوط غير مباشرة تحثه على البحث عن وسائل سلمية، لأن المواطنين صاروا بدورهم أكثر ميلاً للعمل السياسي في التعبير عن آرائهم. وكان الإطار الأول والوحيد حتى الآن هو عودة بعض مقاتلي حزب العمال الكردستاني من شمال العراق. وكانت في استقبالهم حالة من الابتهاج وجملة من التوقعات العالية بشأن هذه التطورات وقد انتشرت وسط المزيد من المواطنين الأكراد في تركيا. أما الإطار الثاني - وربما الأكثر إثارة للقلق لسلطات الدولة ولحزب المجتمع الديمقراطي ولخليفته حزب السلام والديمقراطية على حد سواء - هو عودة منظمة "حزب الله الكردي". وتعارض هذه المنظمة الاصولية للغاية كلاً من الدولة التركية والأكراد العلمانيين الذين يدعمون حزب العمال الكردستاني وحزب المجتمع الديمقراطي. ونتيجة لكونها منظمة سنية أصولية، فإنها قد استفادت في ذلك من النزعة المحافظة الكردية التقليدية.[١٤] في التسعينيات، شن حزب الله حرباً شرسة ضد كل من حزب العمال الكردستاني وحزب المجتمع الديمقراطي والمتعاطفين معهما، وهي الحرب التي خلفت أعدادًا كبيرة من جرائم القتل التي لم يتم تحديد مرتكبيها. وكان الدمار والخراب شاملاً وكانت الصدمة للسكان المحليين واسعة النطاق. ومع ذلك، عندما أدار حزب الله سلاحه ضد قوات الأمن، صارت الدولة التركية التي كانت تتراخى بمراقبته تسعى إلى إبادة كوادره المقاتلة. وكان التنظيم، على الأقل على الصعيد السياسي، قد بدأ يقوى مرة أخرى، مستفيداً من عدم إحراز تقدم في المنطقة.

يرى الأكراد في تركيا الدولة الفيدرالية الكردية العراقية باعتبارها ستصبح ملاذًا يمكن اللجوء إليه وتجربة جادة تستحق دعمهم لها.

وفي بقية البلاد، ومع استمرار سقوط ضحايا بين الجنود الأتراك، (وإن كان على نطاق أصغر مما كان عليه الوضع في أيام ذروة التمرد)، بالإضافة إلى الحملة العلنية التي تم شنها ضد الأكراد، تصاعدت الدعوات إلى وضع حد ونهاية للصراع. وقد ساعد وجود حكومة إقليم كردستان على البحث عن حلول؛ وكان الأكراد في تركيا يرون احتمال نشأة الدولة الفيدرالية الكردية العراقية باعتبارها ستصبح ملاذًا يمكن اللجوء إليه وتجربة جادة تستحق دعمهم لها. ومع استمرار التمرد الذي يقوده حزب العمال الكردستاني ظل ذلك يشكل تهديدا مستمرا للعلاقات بين أنقرة وأربيل. ولقد عارض الأكراد في تركيا العمليات الجارية عبر الحدود ضد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق. ويرجع ذلك جزئيا إلى عدم ثقتهم في أنقرة، إذ رأوا أنهم بقدر ما هم ضد حزب العمال الكردستاني فإنهم ضد حكومة إقليم كردستان كذلك.

وجاء متغير نمو المجتمع المدني التركي، والذي تطور تحت تأثير جهود تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وفي إطار الأزمات المتلاحقة في الثقة في مؤسسات الدولة (بسبب الكشف المحرج عن سوء السلوك الرسمي في بعض الحسابات الخاطئة) ليؤدي في نهاية المطاف إلى بدء التحدي للخرافات الاجتماعية المقدسة السائدة في تركيا. ومن بين الأشياء الأكثر ضرراً بموقف الدولة ما يسمى "تحقيق ايرجينيكون" – والذي كان يمثل حملة هائلة وغامضة أيضاً من قبل النيابة العامة. وكان لهذا أن يكشف سير العمل في عدد من الشبكات، والتي كان كثير منها على ما يبدو يتجه إلى

العمل بشكل مستقل، وكانت هذه تضم أعضاء من القوات المسلحة والأوساط الأكاديمية والصحافة، فضلا عن كثيرين آخرين يسعون للإطاحة بحكومة حزب العدالة والتنمية.

عوامل التغيير المفتاحية الأساسية

ليس هناك شك في أن أهم الدوافع للتغيير في السياسة التركية تجاه الأكراد كان وجود كل من أردوغان وغول وداوود أوغلو. لم يكن أي من هؤلاء الأفراد الثلاثة جديدًا بالنسبة لهذه القضايا وكانوا يعرفونها جيدًا. وكان غول قد نشط جدا في السياسة الخارجية وقت الظهور السابق لحزب العدالة والتنمية، عندما شغل منصب وزير دولة في حكومة نجم الدين أربكان (١٩٩٦-١٩٩٧) وكان الوزير آنذاك هو مستشار رئيس الوزراء حول السياسة الخارجية.[١٥] في الواقع، وبدءاً من التسعينيات، كان غول هو المفكر الرئيسي للسياسة الخارجية وهو الناطق باسم الأحزاب الإسلامية، في حين قدم أردوغان واحداً من التقارير الأكثر تقدمية في وصف الحالة الكردية حتى ذلك الوقت وقدمه في ذلك الوقت لنجم الدين أربكان، زعيم الحزب آنذاك، أي عام ١٩٩١. وفي عام ٢٠٠٥، قام أردوغان بحملته الرسمية الأولى له في القضية الكردية بكلمة وجدت استقبالا جيدا حول "المسألة الكردية"، والتي اعترف فيها بأن المسألة هي أكثر من مجرد الحرمان الاقتصادي وبأن الدولة التركية قد ارتكبت العديد من الأخطاء تجاه سكانها الأكراد. ومع ذلك، لم يتمكن أردوغان من الحفاظ على الزخم الذي ولّدته ملاحظاته، لأنه كان يواجه مناخا أكثر صرامة في أنقرة وقتها، ناهيك عن تجدد العنف من جهة حزب العمال الكردستاني.

ولقد قلل حزب العدالة والتنمية والأحزاب الإسلامية التي سبقته بكثير من أهمية الخطاب القومي عند التعامل مع السكان في المناطق الكردية بشكل كبير، وتوجه بدلاً من ذلك إلى التأكيد على الوحدة الدينية بين الأكراد والأتراك. وبالنسبة إلى الأكراد - الذين يميلون إلى المحافظة - كان هذا الموقف يمثل حالة من الانتصار ورسالة مهمة تاريخيًا. وتلقى حزب العدالة والتنمية حصة هامة من الأصوات الكردية في الانتخابات، ويضم الحزب العديد من أعضاء مجلس النواب من أصل كردي (وربما ما يصل إلى ٧٠ عضوًا). وفي حين أن هؤلاء النواب هم بالنسبة للحزب مصدر للضغط على قيادته السياسية، إلا أنهم مقيدون أيضًا ضد محاولة التعبير عن مظالمهم أمام الرأي العام من خلال قواعد الحزب الإجمالية والسيطرة الصارمة لأردوغان عليه. ومع ذلك، فإن العديد من داخل دائرة أردوغان الوثيقة لديهم فرصة لتزويده بالوضع الحالي حول الكيفية التي يجري بها تلقى سياساته بين الأكراد. إن أردوغان، مع ذلك، هو عرضة للوقوع في إساءة التعبير والأخطاء اللفظية. على سبيل المثال، تسببت لغته الخطابية في مشاكل عندما كان واثقًا من نفسه للغاية في وقت سابق للانتخابات البلدية في عام ٢٠٠٩، عندما وعد بـ "فتح" القلعة الخاصة بحزب المجتمع الديمقراطي في ديار بكر، وهو ما أثار رد فعل عنيف، مما أدى إلى هزيمة مدوية لحزبه على يد حزب المجتمع الديمقراطي.

ويظل حزب العدالة والتنمية حزبًا شديد القومية يحاول أن يستوعب بعض خطاباته القومية تحت عنوان أعم من التسامح والقيم.

ويظل حزب العدالة والتنمية حزبًا شديد القومية يحاول أن يستوعب بعض خطاباته القومية تحت عنوان أعم من التسامح والقيم. وكما لوحظ - في سياسته الخارجية - فإنه حزب طموح، ويهدف إلى تحويل وإعادة رسم ملامح تركيا وتغيير صورة المسألة الكردية على كلا الجانبين من الحدود. وعلى الرغم من أن سياسة الحزب الخارجية تواجه عقبات هائلة، إلا أن كلاً من سوريا والعراق يمثلان أماكن يعتقد الحزب أن تركيا يمكن أن تلعب دوراً كبيراً فيها. ومن ثم يجب أن يُتوقع من قيادة حزب العدالة والتنمية مواصلة استثمار الوقت والموارد في كل من هذين البلدين.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الكثير من التغيير في سياسة تركيا تجاه العراق - وعلى نحو أكثر تحديدا، سياستها في شمال العراق، والتي شكلت جوهر المخاوف التركية - لم يكن ليأتي من دون موافقة من الجيش، والمبادرات التي قام بها موظفو وزارة الخارجية، أو الجهود التي تبذلها منظمة المخابرات الوطنية التركية. ومما لا شك فيه، هناك ظروف جديدة على الأرض وفرص في المرحلة الحالية أدت إلى تمهيد الساحة لإجراء تغييرات في السياسة التركية. ولقد لعب الأفراد داخل المؤسسات الهامة دوراً كبيراً وحاسماً في تركيا، حيث كانت المسائل الايديولوجية والخطاب حول الأكراد وحقوق الأكراد من المحرمات. وعلى وجه التحديد، من دون موافقة باشبوج، قائد الأركان العامة التركية الذي تولى منصبه في آب/أغسطس ٢٠٠٨ لفترة غير قابلة للتجديد لمدة سنتين، فإن المبادرة الجديدة تجاه الأكراد لم تكن لتنطلق بعيدا وتظهر على أرض الواقع. لقد استمرت وجهات النظر التي تحملها المؤسسة العسكرية التركية حول نفسها باعتبارها حاميًا للأمن ليس فقط للدولة التركية، بل أيضاً لطابعها الإيديولوجي وتركة أتاتورك. وتم تشييد جزء كبير من هذا التراث على إنكار وجود الأكراد في تركيا. وكان من المتصور أن تركيا بلد لا يسكنها إلا الأتراك، وعلى من هم

من غير الأتراك قول إنه لا خيار لهم سوى قبول هذه التسمية (أن يكونوا أتراكاً). وكان الجيش في طليعة من قام بتجربة محاولات عديدة في الهندسة الاجتماعية في المناطق الكردية.

واخذت القوات المسلحة أيضًا مواقفها المتشددة ضد أية محاولات أو حتى اقتراح بالانفتاح المحلي تجاه الأكراد، وظل الجيش يصر على أن المشكلة في المناطق الكردية كانت أمرًا واحدًا وهو الإرهاب – وما يعني ذلك هو ضرورة الكفاح والحرب ضد حزب العمال الكردستاني بالأساس – ومواجهة الظروف الاقتصادية السيئة التي كانت تحث الناس على التمرد. وعلى الرغم من ذلك كان الجنرال باشبوج يحمل سمعة كونه عموماً الشخص المتشدد الذي لديه، على عكس أسلافه (مع احتمال استثناء أوزوك حلمي)، سعي باتجاه تبني آراء مختلفة حول القضية الكردية. وفي كلمة واسعة الانتشار في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وجه باشبوج رسالة واضحة حول رأيه في الهوية الكردية، مشددا على أن "أولئك الذين شيدوا الجمهورية التركية هم شعب تركيا"، وأكد الجنرال أنه من المناسب تماماً بالنسبة للفرد أن تكون له هوية فرعية أو ثانوية، رغم أنه أصر على أن هذه الهويات يجب أن لا يكون معترفًا بها دستورياً. وفي إطار اعتراف غير مباشر بضرورة اتخاذ الاتجاهات اللاعنفية كبديل لحرب تركيا ضد حزب العمال الكردستاني، اقترح باشبوج أن التغييرات القانونية يمكن أن يُعاد النظر فيها بحيث تضمن تمكين بعض مقاتلي حزب العمال الكردستاني من العودة إلى المجتمع.[١٦] وبالقطع كان خطاب باشبوج ذو أهمية خاصة وحاسمة؛ لأنه أشار إلى المواطنين الأكراد من مواطني الدولة التركية ووضعهم الخاص بطريقة غير تصادمية، كما عمل على التمييز بينهم وبين حزب العمال الكردستاني الذي تلقي تركيا باللوم عليه بالنسبة لكافة العلل والمشكلات التي تعاني منها منطقة جنوب شرق تركيا. وكان باشبوج قد وصل أيضاً إلى إدراك مهم مفاده أنه بعد ٢٥ عاماً من الحرب فإن المؤسسة العسكرية التركية ليست أقرب البتة إلى القضاء على التمرد الكردي، كما أن دفعات جديدة من المجندين الجدد لحزب العمال الكردستاني كانت تتواصل دون انقطاع تقريباً.[١٧] والأهم من ذلك أنه في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩، وخلال اجتماع لمجلس الأمن القومي (وهو هيئة التنسيق المدني والعسكري الرئيسية في تركيا) تقرر أن برنامج الحكومة بشأن القضية الكردية سوف يستمر. وقال باشبوج لأولئك الذين كانوا قلقين بشأن الانفتاح على الأكراد إنه لا داعي للقلق لأن "الجيش التركي، مع الطاقة التي يستمدها من الشعب متماسك وشديد في عمله".[١٨] ومثل هذه التصريحات تمثل أوضح تأييد يمكن للمدنيين الحصول عليه من الجيش التركي.

ولكن دعم باشبوج الضمني للمبادرة الكردية المحلية وللتغيير في سياسة تركيا تجاه العراق أتى بعد قيامه ببعض الضبط الدقيق من جانبه. وبما أن مناقشة المبادرة حازت على زخم كبير فإنه بالتالي، قد تدخل لتحديد معالم هذه التغييرات.[١٩] وفي بعض النواحي، كان باشبوج يدرك أن الجيش هو بمثابة حصن للعناصر الوطنية التي تتطلع إلى الجيش بوصفه الضامن للنظام ولاستقرار الوضع الراهن. كما كان حريصا على رسم خطوط حمراء لديه ضد استخدام اللغة الكردية في التعليم وضد إجراء تعديلات على الدستور، وبالتالي خفف بعض مواطن قلق هذه الفئات. وبتهدئة مشاعر القلق هذه، أمكن للعملية أن تمضي قدماً من دون لجوء المعارضة إلى مظاهرات في الشوارع بل وحتى دون استخدام العنف. وكان الدور الذي اضطلع به باشبوج خفياً وغير معلن، ولكنه بالفعل كان بناءً للغاية في هذه المرحلة، وهو أيضا نتاج لتطور طبيعي للعلاقات بين المدنيين والعسكريين في تركيا. وتظل هذه العلاقة على المسار الصحيح ومؤهلة لمزيد من التغييرات الهامة التي يعيها باشبوج تماماً. إنه يكرر في كثير من الأحيان دور مؤسسته في النظام الديمقراطي في تركيا، بيد أن المؤسسة العسكرية التركية ليست مؤسسة ذات طابع مدني منذ انقلاب عام ١٩٦٠ العسكري، عندما أطاح الضباط الأقل رتبة ليس فقط بالحكومة بل أيضا بالتسلسل الهرمي الخاص بهم. لقد حرص الضباط على الحفاظ بمنتهى الحذر على التسلسل القيادي العسكري والدفاع عن صلاحيات المؤسسة. وفي حين أزاح باشبوج أعواماً طويلة من الممارسة العسكرية والحملات على الأكراد، فإن خليفته اسيك كوزانر، الرئيس الحالي للقوات البرية الذي سيتسلم منصبه في آب/أغسطس عام ٢٠١٠، ليس بأي حال مضطراً لمتابعة الانفتاح أو الإصلاحات فيما يخص المسألة الكردية، بل ربما يحاول حتى عكس هذا المسار.[٢٠]

وفي الوقت نفسه، لعب اثنان من الدبلوماسيين في وزارة الخارجية دوراً مهماً في إقناع الجيش أن أي تغيير في السياسة في العراق هو في مصلحة تركيا. هذان الشخصان هما مراد أوزسيليك، المنسق الخاص بالعراق والسفير الحالي في بغداد، وفريدون سينيرليوغلو، نائب وكيل الوزارة السابق لشؤون الشرق الأوسط ووكيل الوزارة الحالي، وكلا الشخصين يملكان أوراق الاعتماد الإقليمي والمصداقية الكافية. وربما الأهم من ذلك، كان يُنظر إليهما من قبل الجميع على أنهما مفكران مستقلان. وباختصار، كان الاعتماد عليهما كبيراً جداً لأنهما لم يكونا موالين لحزب العدالة والتنمية. وكل منهما عمل لتبديد الشكوك المتبادلة بين الحزب والمؤسسة العسكرية.

القيود المفروضة على السياسة الجديدة

تحتوي سياسة تركيا الجديدة تجاه العراق على عناصر دفاعية وأخرى توسعية. وهي دفاعية بقدر ما أنها لا تزال تبنى على أساس برنامج لاحتواء القومية الكردية. وقد كان هذا دائما موضع قلق أنقرة الأول، بصورة يرجع تاريخها إلى ١٩٢٦ تقريبًا عندما وافقت تركيا على اندماج الموصل في العراق. وهي أيضا سياسة توسعية في أنها تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من التأثير التركي في جميع أنحاء المنطقة والعراق بشكل خاص، مع التطلع إلى كسب أوضاع تتناسب مع ظروف يعتقد الأتراك أنهم يستحقونها. ولأن مستقبل العراق سيكون له قدر هائل من التأثير على كيفية تطور هذه المنطقة، تظل تركيا على إدراك بأن لها مصلحة في التأثير في هذا المستقبل. وبالإضافة إلى الاعتبارات الأمنية والدبلوماسية، انجذبت أنقرة أيضاً بالفرص الاقتصادية التي يوفرها العراق والمنطقة. إن العراق الغني بالنفط هو مصدر للنفط والغاز وهو سوق للسلع المصنعة في تركيا. ولقد عانت كل من إيران والعراق أثناء الحرب العراقية-الإيرانية من الشركاء التجاريين غير الموثوق بهم واعتمدتا اعتماداً كبيراً على تركيا كمصدر لمختلف المنتجات وكقناة لوصلهما مع بقية العالم. لقد تغيرت الظروف، ولكن لا يزال العراق على نفس درجة الأهمية الأساسية لتركيا كسوق مهم للبضائع التركية. إن التجارة التركية مع العراق تصل إلى حوالي ١٠ مليار دولار نصفها من المقدر أن يكون مع حكومة إقليم كردستان.[٢١]

وبسبب النجاحات التي أحرزتها تركيا في المنطقة، ثار غضب بعض الدول من الغزوات التركية إلى داخل ما يرون أنه منطقة نفوذهم.

وبالنسبة لذلك الحماس التركي المكتشف حديثا تجاه العراق، فإن حقيقة الأمر هي أن العراق في النهاية هو دولة عربية. ومع استثناء واضح في إقليم كردستان، يعتبر العراق نفسه جزءًا من قلب العرب. ولم يكن الدخول التركي إلى العالم العربي بنفس القوة التي كان يظن أنه بها. وبسبب النجاحات التي أحرزتها تركيا في المنطقة، ثار غضب بعض الدول من الغزوات التركية إلى داخل ما يرون أنه منطقة نفوذهم. وعلى الرغم من الثوابت الإسلامية لحزب العدالة والتنمية الاسلامي، فإنه ليس من الواضح ما إذا كانت الدول العربية تنظر إلى تركيا على أنها أقرب إليهم أو إلى الغرب. ولذلك فإن كردستان العراق لا يوجد لديه خيار سوى توسيع علاقاته الاقتصادية مع تركيا. وبالنسبة للأكراد يظل باقي العراق، كما هو الحال بالنسبة لبقايا الدولة النفطية الريعية، في موقع تتضاءل أهميته بالمقارنة مع تركيا من حيث الفرص التجارية. تركيا أيضا تعمل على توفير السلع الاستهلاكية البسيطة بشكل دائم، بل وحتى تمثل بيئة مضيافة للسياح الأكراد العراقيين. أما إيران، في المقابل، فهي أبعد ما يكون وأقل قدرة على المنافسة. ومن وجهة أخرى لا يزال كردستان العراق يتحرك إلى الأمام ويعمل على توسيع علاقاته الاقتصادية مع تركيا - كما يجب عليه أن يفعل - بل سيبقى جزءا من العراق بطريقة فريدة ملزمة. في البداية وقبل كل شيء يأتي الهيكل المؤسسي للدولة العراقية، ولكن الأهم على المدى المتوسط هو قوة اللغة. وسوف تستمر اللغة العربية في كونها اللغة الأكثر أهمية للتقدم في المستقبل الشخصي للطلاب الأكراد في الشمال، وعنصر التأثير الأهم على توجهاتهم المستقبلية.

إن السياسة الخارجية الجديدة لحزب العدالة والتنمية، والتي قد دفعت بعض الدبلوماسيين الأتراك إلى الرد بسرعة على أي دلائل على اضطرابات حول الحدود التركية من خلال تقديم مساعيهم الحميدة، قد أبقت على الوجود السياسي والقومي الدائم لتركيا في المنطقة. ومع ذلك، كما تبين في آب/أغسطس عام ٢٠٠٩، أجرى داوود أوغلو محاولة للتوفيق بين سوريا والعراق في أعقاب تفجيرات مدمرة في المنطقة الخضراء في بغداد - والتي يلقي فيها العراقيون باللوم على دمشق – ولكن حسن نية الجهود في كثير من الأحيان لا يصل إلى حد إحراز إنجاز كبير. ولم يرد العراقيون أن يدعوا الأتراك يغتنمون فرصة التدخل، على الرغم من شهر العسل في العلاقات السورية-التركية. وهناك بعض القضايا في السياسة بين الدول العربية، وبسبب مجموعة متنوعة من الأسباب، التي تبقى ممنوعة على الغرباء.

وبسبب النجاحات التي أحرزتها تركيا في المنطقة، ثار غضب بعض الدول من الغزوات التركية إلى داخل ما يرون أنه منطقة نفوذهم. وفي حين أن تركيا قد تكون جادة في سعيها لتوسيع نفوذها في العراق وفي أماكن أخرى، تظل الحقيقة أن التوترات في بعض الأحيان سوف تنشأ، وذلك ليس بسبب خطأ من أي طرف، ولكن مع ذلك يمكن أن تسبب تصدعات كبيرة في المنطقة. ومن المرجح أن تكون الخلافات حول المياه، ولا سيما ما يتعلق بالعراق في أرض ما يسمى النهرين، هي أهم القضايا المتفجرة في هذا السياق.

إن الخطر في العراق في هذا الصدد لا ينحصر فقط بالزراعة، بل بطريقة حياة كاملة وبصورة شديدة للغاية، إذ أن النهرين - الفرات ودجلة - على حد سواء يأتيان من تركيا. ويخترق نهر الفرات سوريا قبل دخوله العراق. أما دجلة فيحدد الحدود بين العراق وسوريا لمسافة قصيرة ثم يتدفق

إلى العراق. لقد خفضت أعمال بناء السدود ومشاريع الري - وبخاصة في مشروع جنوب شرق الأناضول في تركيا - بشدة من نوعية وكمية المياه المتدفقة إلى العراق وسوريا. وفي الثمانينيات والتسعينيات ظهرت خلافات حول حصص المياه واعتُبرت سبباً لدعم الرئيس السوري حافظ الأسد لحزب العمال الكردستاني وزعيمه عبد الله أوجلان. ولم تكن تركيا هي السبب الوحيد لهذه المشكلة، إذ أن بناء السدود في إيران حول روافد تصب في نهر دجلة كانت مسؤولة أيضا عن الوضع الراهن.

"عقود من الحرب وسوء الإدارة، بالإضافة إلى عامين من الجفاف، يعيثون فسادا وإفسادًا في النظام البيئي في العراق، ويجففون الأنهار والمستنقعات، ويصحّرون الأراضي الزراعية، ويقتلون الأشجار والنباتات، ويحولون ما كان في السابق المنطقة الأكثر خصوبة إلى أرض قاحلة ".[٢٢] لقد كانت النتائج الخاصة بالتحول البيئي قوية وجاءت في صورة عواصف رملية وانخفاض في الإنتاج الزراعي. ويأتي ذلك ضمن ويلات تغير المناخ وانخفاض تدفق المياه، مما يجعل من المحتمل أن يصبح العراق أكثر تحضراً وأكثر اعتمادًا على الواردات الغذائية. ومن المرجح أنه ما أن يستقر العراق، فإنه سيحاول ممارسة المزيد من الضغوط بقوة على تركيا (بالاشتراك مع سوريا، على الرغم من الخلافات القائمة بينهما) لتأمين المزيد من المياه التي يحتاجها. وليس من المرجح أن ينجح هذا لأن ندرة المياه مشكلة إقليمية عامة حيث أن بلدان المنبع - خاصة إذا كانوا يعتبرون أنفسهم دولاً قوية – يميلون للتأكيد على حقهم في استغلال هذه الموارد أولا. وتبعًا لشدة النقص في المياه، من المحتمل أن تتأثر العلاقات بين العراق وتركيا. وبالفعل، اتجه بعض البرلمانيين العراقيين إلى الإعراب عن مخاوفهم من خلال منع التصديق على اتفاق التجارة والتعاون الشامل مع تركيا إلى حين تضمين الاتفاق الأحكام التي تضمن حصة العراق من مياه النهرين.[٢٣]

ويمكن لانهيار مقترحات الإصلاح في المسألة الكردية في تركيا أن يكون له آثار خطيرة جدا بالنسبة للعلاقات بين البلدين. وهناك بالفعل علامات واضحة على أن حزب العدالة والتنمية قد فقد الكثير من حماسه لمواصلة مبادرته الكردية المحلية، وعلى أقل تقدير إلى مرحلة بعد الانتخابات المقبلة المقرر إجراؤها في صيف عام ٢٠١١. وهذا من شأنه تفادي الحاجة لنزع حزب العمال الكردستاني لسلاحه بنفسه، والأهم من ذلك أن هذا الوضع يمكن أن يؤدي إلى زيادة العنف في المناطق الكردية في تركيا. وسوف يؤدي العنف إلى تعقيد علاقات حكومة إقليم كردستان وأنقرة، وربما يسهم ذلك في العودة إلى السياسات التي تركز على بغداد. ومع ذلك، حتى وإن حدثت مثل هذه التغيرات، فإنه لم يعد من الممكن على وجه اليقين القول بأن بغداد سوف تساند تركيا دون قيد أو شرط ضد الأكراد، تخوفاً من انعكاسات في الداخل. والعكس صحيح أيضاً، فإذا اختار الأكراد الحفاظ على علاقاتهم مع بغداد، فإن اشتعال الموقف بعد الحريق الذي يتلو ذلك بين الاكراد وبغداد لن يؤدي تلقائيا إلى حشد دعم أنقرة لبغداد. إن انتخابات عام ٢٠١٠ العراقية قد عززت مرة أخرى الدور المركزي لممثلي الأكراد في البرلمان العراقي. وأنقرة سوف تكون لديها الفرصة لتقييم خياراتها في ضوء الحالة الكردية المحلية الخاصة بها، والتي تختلف بشكل ملحوظ عن ذي قبل بسبب الانفتاح الذي حدث وبسبب الروابط القوية التي نشأت بين الأكراد الأتراك والعراقيين. والورقة الرابحة هنا ستكون هي العناصر الموالية للداخل التركي من السكان التركمان وتفضيلاتهم. كما أن آفاق المستقبل من المرجح أن يكون لها تأثير على السياسة التركية، وخاصة فيما يتعلق بمنطقة كركوك. ولذلك فإن الصراع حول كركوك، اعتمادا على المحرضين عليه وعلى نتائجه، سيمثل خطًا فاصلاً كبيراً في العلاقات التركية العراقية.

إن المنازعات التي قد تنشأ بين بغداد وأربيل حول "استكشاف" والأهم من ذلك "تصدير" النفط قد تضع أنقرة في وضع صعب. على سبيل المثال، إذا أصر الأكراد العراقيون على تصدير النفط والغاز عبر تركيا في حين كانت بغداد تفضل خيارات غير تركية، فإن تركيا ستكون أكثر إيجابية في انحيازها إلى أربيل أكثر من بغداد. ومن شأن ذلك أن يشكل ورطة محرجة بالنسبة لأنقرة، وهي التي ظلت من دعاة كون المركز في العراق أقوى من الأقاليم. وبصفة عامة فإن عدم الاستقرار في العراق من المرجح أن ينعكس سلباً على العلاقات التركية-العراقية، وستسعى أنقرة لحماية نفسها من أي عنف، وخاصة بسبب التنوع الطائفي النابع من حدودها الجنوبية.

ومعظم افتراضات المحللين متشائمة بشأن العراق. وينظر هؤلاء إلى هذا البلد على أنه ذلك الذي سيبقى على الأرجح على حافة الحرب الأهلية، وغارقاً في العنف وعدم الاستقرار في المستقبل المنظور. ورغم أن هذا مما لا شك فيه افتراض آمن وتبسيطي، إلا أنه من المهم للنظر إلى ما يمكن أن يعني العراق العائد إلى قوته في المنطقة. سوف يظل النفط هو السلعة الأساسية المختارة للحصول على الطاقة. ومن المتوقع أن يرتفع الطلب على مزيد من النفط مع جهود عمل كل من الصين والهند على دفع حدود الازدهار لديهما. ويمكن أن يكون لدى العراق من النفط ما هو أكبر بكثير مما تشير إليه أرقام الاحتياطي الحالي. وبالنسبة لمعظم الفترة منذ عام ١٩٨٠، والحرب والعقوبات الدولية

الشديدة التي وقفت في طريق التنقيب عن النفط، فإن كل ذلك جعل بعض الخبراء يعتقدون أن العراق لم يكتشف احتياطيات النفط القابلة للاسترداد والتي هي كبيرة جدا. إن وجود عراق قادر على تصدير أربعة أو ربما ستة ملايين برميل من النفط يوميا قد يعيد مرة أخرى صياغة السياسة الخارجية لهذه الدولة التي هي على خلاف مع واحد أو أكثر من جيرانها. وقد يقرر العراق أيضاً الاتجاه لإعادة تسليح نفسه. وبدلا من ذلك، قد يظل العراق صاحب قدرات عسكرية محدودة ربما، وفي مرحلة ما في المستقبل قد يطلب من الولايات المتحدة تزويده بالأمن، مثل إنشاء قواعد عسكرية. كل هذه السيناريوهات الافتراضية من شأنها أن يكون لها أثر لا يُمحى على كيفية تعامل تركيا والمنطقة ككل مع العراق.

وأخيرا، هناك أثمان تدفع إذا أرادت هذه الدولة أو تلك أن تصبح قوة عظمى بديلة في المنطقة وفي نفس الوقت أن تنتمي إليها، وهناك أيضاً دائما إمكانية أن تبالغ كل منهما في تقدير ذاتها كقوة إقليمية. في هذه المرحلة من المرجح أن تركيا سوف تفعل ذلك من خلال مبادرات السياسة الخارجية. ولكن هل يمكن أن يؤدي ذلك عن غير قصد إلى إبعاد العراق أو أي من حلفاء تركيا في المحيط العربي؟ وبقدر ما أن تكون تركيا الجديدة، وهي التي في عيون الشرق الأوسط تعيش في سلام مع تراثها الثقافي، موضع ترحيب في المنطقة، فهي لا تزال ذلك المجتمع الناطق بالتركية وليس المجتمع الناطق بالعربية، وهي الدولة التي طوال القرن العشرين تجاهلت انتماءها الأصلي والأصيل وأكدت على الانسحاب من العالم الإسلامي.

الخيارات السياسية المتاحة للولايات المتحدة

إن العلاقات الاميركية-العراقية شيء لا يمكن التنبؤ به البتة في هذه المرحلة. "منذ الحرب العالمية الثانية والولايات المتحدة والعراق لم يتمتعا بعلاقات وثيقة. وليس هناك تاريخ عميق من التضامن أو القيم المشتركة لبناء علاقة جديدة. في الواقع، كانت العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق محفوفة بعدم الثقة، وكانت أجيال متعاقبة من الزعماء العراقيين الذين رغبوا بالموافقة عليهم وقبولهم ودعمهم اقتصادياً من جانب الولايات المتحدة والغرب، إلا أنهم كانوا يشعرون بالتناقض مع - إن لم يكن العداء تجاه - الولايات المتحدة ونفوذها العالمي.[٢٤] وبينما سيتواصل تأثير الاحتلال والاستثمار الأميركي في الدم والمال في تلوين العلاقات الثنائية العراقية-الأميركية، فإن القادة العراقيين يظل لديهم كل حافز ممكن لإثبات استقلالهم عن واشنطن.

وسوف يستمر الاستياء من الولايات المتحدة بين الجماعات العراقية المهمة لفترة طويلة قادمة. وسوف يواصل السّنة على وجه الخصوص إلقاء اللوم على الولايات المتحدة بسبب سقوطهم على هذا النحو بعد أن كانوا سادة العراق في السابق. وبغض النظر عن الأعمال التي تقوم بها أميركا، يكمن توجيه اللوم إلى واشنطن لمسؤوليتها عن التشابكات المقبلة التي قد تقع فيها الطائفة السنية مع أطراف عراقية أخرى. وحتى الشيعة، الذين وصلوا الى السلطة بعد نهاية نظام صدام حسين، لديهم معين ضخم من المرارة العميقة بسبب تخلي الولايات المتحدة عنهم في التسعينيات وإساءة أميركا لإدارة الأمر في العراق بعد الحرب، بل قد يرى البعض من الشيعة أن الأميركيين هم العقبة الوحيدة أمام السيطرة الكاملة للشيعة على العراق. لا يمكن إغفال احتمال نشوء العداوات في المستقبل بين الشيعة والولايات المتحدة. وسوف يتعلم رئيس الوزراء العراقي القادم من تجربة سلفه نوري المالكي التي كانت في عام ٢٠٠٨، عندما بدأ عملية واسعة النطاق في البصرة ضد جيش المهدي دون إبلاغ السلطات العسكرية الأميركية. وعلى الرغم من اضطرار الماكي لاستدعاء دعم واشنطن لانتزاع قواته وإنقاذها من هزيمة محرجة، إلا أن النظر له كنموذج يمثل "الاستقلال" كان عاملاً هاماً في ظهوره بصفته شخصية وطنية قوية. ولذلك، فإن الولايات المتحدة، على الرغم من الوجود المستمر الذي تفرضه لنفسها في العراق، إلا أن عليها أن تدرك أن عليها أن تتحرك هناك بعناية وبحرص.

إن لدى واشنطن حليف محتمل في العراق هو "تركيا"، وهو الحليف الذي تراه ينظر بنفس العين وذات المنظور إلى معظم القضايا على المدى المتوسط. وعلى الرغم من النوايا التركية والتطلعات الأخرى على المدى الطويل التي قد لا تتفق دائما مع مصالح الولايات المتحدة، إلا أنه في غضون ذلك، فإن كلا البلدين بحاجة الى بعضهما بعضاً في العراق. إن جميع الأطراف - واشنطن وأنقرة وبغداد، وحتى أربيل (الأكراد) - يريدون أن يروا تحولاً نحو عراق مستقر وموحد وأن يصبح الكيان السياسي العراقي هو ذاك الذي يشهد التعددية ويحسّن الكثير من الأوضاع الاقتصادية لشعبه. وتحقيقا لهذه الغاية، هناك ثلاثة مجالات رئيسية يمكن فيها لكل من الولايات المتحدة وتركيا العمل معا وهي: النواحي السياسية، والاقتصادية، والموارد الطبيعية.

على الجبهة السياسية، ومع اقتراب موعد انسحاب القوات الاميركية من العراق، يمكن للولايات المتحدة أن تعمل مع تركيا في عدد من الطرق. أولا، ينبغي أن تساعد الولايات المتحدة على الحفاظ على العلاقة الكردية-التركية على المسار الصحيح. تركيا اتخذت خطوة مهمة في الإعلان عن نيتها بناء قنصلية في أربيل، منهية بذلك الشكوك والإشاعات أن أنقرة لن تقبل بعد عام ٢٠٠٣ الطابع الفدرالي للعراق. ويجب على الولايات المتحدة أن تحذو حذو تركيا لتبديد أي مفاهيم عالقة، وخاصة بين الأكراد والسنة العراقيين، الذين لأسباب مختلفة يتخوفون من أو يعتقدون أنه يمكن الرجوع عن الفيدرالية العراقية. وبالتزامن مع هذه الخطوة، فإن إدارة أوباما لديها مصلحة في تحسين الطابع الديمقراطي للشمال. ومؤخرا فقط، بدأت الولايات المتحدة التركيز على قضايا الحكم في حكومة إقليم كردستان، لأن المفترض (على عكس مناطق أخرى من العراق) أن الشمال العراقي كان يمثل جزيرة من الاستقرار النسبي. ويمكن لكل من أنقرة وأربيل أن يزيدا من العمل معا، وهذا سيؤدي إلى قوة أكبر ودعم أشمل لحكومة إقليم كردستان، وعندها ستكون إيران أقل نفوذًا هناك. ومن المحتم أيضا أن الولايات المتحدة سوف تقوم بفتح قنصلية في أربيل لإظهار الدعم لحكومة إقليم كردستان وتحسين تنفيذ بعض الاصلاحات المقترحة.

ثانيا، يتعين على الولايات المتحدة التأكيد على أنها لا ترغب في بقاء حزب العمال الكردستاني في إقليم كردستان بعد رحيلها. وهذا هو أمر صعب لأنه يتطلب من الحكومة التركية المضي قدما في الانفتاح على المسألة الكردية المحلية الخاصة بها، والتي من شأنها أن تمكن مقاتلي حزب العمال الكردستاني من العودة إلى ديارهم أو التسريح والتفرق. ويجب أن يتم وضع موقف الولايات المتحدة بحيث يكون وسيلة لممارسة الضغط على جميع الأطراف: على حكومة إقليم كردستان لخفض المزيد من الإمدادات إلى قوات حزب العمال الكردستاني، بل وعلى حزب العمال الكردستاني لكي توضح له أنه ما دام الاميركيون في العراق فإنه يجب أن يكون الحزب منظماً نسبياً في إطار عملية التجريد من السلاح. وأخيرا يجب الضغط على تركيا سواء لاستخدام وجود الولايات المتحدة وعملية الانسحاب كفرصة للتوصل إلى حل المشكلة الكردية. يجب على الولايات المتحدة أن تشارك تركيا في فتح المسألة الكردية المحلية، وهو ما تجنبت واشنطن باجتهاد عمله حتى الآن؛ مع وجود مؤشرات على أن هذا التعثر وانهيار هذه المبادرة سيوجه ضربة قاتلة للعلاقات المتنامية بين حكومة إقليم كردستان وتركيا، حيث سيؤدي ذلك إلى شحذ الانقسامات العرقية على حد سواء على جانبي الحدود وفي كركوك على وجه الخصوص، ومن ثم تقويض العلاقات التركية الشاملة مع العراق.

ثالثا، ينبغي على الدبلوماسيين الأميركيين أن يكونوا أكثر شمولاً وإدماجاً في التعامل مع نظرائهم الأتراك في العراق خلال هذه الفترة الانتقالية. إن الأتراك يتوددون بقوة إلى الطوائف المختلفة في العراق وسيكون لهذا على الأرجح أفضل الأثر في مجال العلاقات مع السنة والشيعة قياساً إلى علاقات الولايات المتحدة. إن الأميركيين، خلافا للأتراك، سوف يغادرون العراق. ولذا فإن الأتراك يحاولون بحزم تشكيل العراق والمنطقة في صورة خاصة بهم. ولذلك يجب على الولايات المتحدة تحقيق مزيد من التنسيق مع تركيا. وفي النهاية، فإن زيادة إشراك تركيا سوف يساعد أيضاً على تحقيق التوازن مع الإيرانيين في العراق وفي المنطقة.

ينبغي على الدبلوماسيين الأميركيين أن يكونوا أكثر شمولاً وإدماجًا في التعامل مع نظرائهم الأتراك في العراق خلال هذه الفترة الانتقالية. إن الأتراك يتوددون بقوة إلى الطوائف المختلفة في العراق وسيكون لهذا على الأرجح أفضل الأثر في مجال العلاقات مع السنة والشيعة قياساً إلى علاقات الولايات المتحدة.

وعلى الجبهتين الاقتصادية والخاصة بالموارد الطبيعية، تظل تركيا حتى الآن هي الأكثر ازدهاراً والأقوى من الناحية الصناعية بين جميع الدول المجاورة للعراق. وتقدم تركيا طرق العبور من وإلى الأسواق الغربية، فضلاً عن الخروج إلى البحر الابيض المتوسط بالنسبة للنفط والغاز العراقي. وبمجرد تشكيل حكومة عراقية الآن بعد أن تمت انتخابات آذار/مارس ٢٠١٠، يمكن للولايات المتحدة وتركيا مساعدة الحكومة العراقية على الإسراع في إقرار قانون النفط والغاز. الاتراك متحمسون مثل الاميركيين لرؤية هذا القانون، ويرغب الطرفان في أن يشاهدوا حقول النفط والغاز في شمال العراق يتم تطويرها في أقرب وقت ممكن من أجل العثور على كمية إضافية من الغاز والتي من شأنها أن تمكّن من تحقيق خط أنابيب نابوكو الذي سينقل الغاز إلى أوروبا. وتستفيد تركيا من أنها الطريق المفضل لتصدير النفط والغاز في شمال العراق لأن مثل هذا الطريق يساعد أنقرة على أن تكون مركزاً رئيسياً لأنابيب النفط والغاز. أما سوريا، فعلى الرغم من ارتفاع درجات الحرارة والدفء الحالي للعلاقات بين أنقرة ودمشق، فإنها لا تزال تشكل منافسة محتملة هامة لتركيا لنقل النفط والغاز من شمال العراق.[٢٥]

إن المساعدة على تحسين وتطوير مشاريع تجارية مشتركة وطرق النفط والغاز بين تركيا والعراق وحكومة إقليم كردستان هي مصلحة مباشرة للولايات المتحدة. في الماضي، استخدمت الولايات المتحدة المناطق الصناعية المؤهلة لتحفيز الاستثمار في مشاريع الصناعات التحويلية التعاونية لأن هذه المنتجات تتمكن من الوصول في النهاية إلى الولايات المتحدة معفاة من الرسوم

الجمركية. إن الخبرة المكتسبة حتى الآن في الأردن ومصر قد أثبتت أن هذه المناطق الصناعية المؤهلة تعمل على خلق فرص عمل. ولكن في تركيا والعراق وحكومة إقليم كردستان سيكون لها تأثير سياسي كبير في ترسيخ الهياكل الفيدرالية القائمة في العراق، وستؤدي كذلك إلى تثبيت العلاقات التركية-الكردية لفترة طويلة، وتحسين مستويات المعيشة في حكومة إقليم كردستان، وبالتالي تقليل الدوافع الانفصالية.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال هناك مسألة الأراضي المتنازع عليها، والمجالات التي يود الأكراد أن يدرجوها في حكومة اقليم كردستان لأنهم - بحسب قولهم - غالبية كردية من عدد السكان، أو على الأقل قد كانوا كذلك إلى أن جاءت جهود صدام الهائلة في مجال تغيير التركيبة العرقية في الشمال من خلال إعادة ترسيم الحدود، وعمليات نقل السكان القسري، والتطهير العرقي الكبير. إن المنطقة التي تمتد من سينجان على الحدود السورية إلى خانقين على الجانب الإيراني تشمل أراض واسعة جدا، بما في ذلك مدينة ومحافظة كركوك (التي أعاد تسميتها صدام حسين ب"التعميم"). ولقد أصدرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق (UNAMI)، والتي تم تكليفها بالنظر في هذه المنازعات، تقريراً واحداً أدى إلى سلسلة من تبادل الاتهامات والاختلافات. ثم أصدرت البعثة تقريراً أكبر وأكثر تفصيلاً إلا أنه، خلافًا للمرة السابقة، لم يكن موجهًا للجمهور، على الرغم من أن الأطراف المعنية - العراقية والكردية والأمريكية والتركية، فضلا عن ممثلين عن الطوائف الكبرى – تم إعطاء كل منهم نسخة من التقرير. وبعد انسحاب الجيش الاميركي من العراق، فإن مسألة الأراضي المتنازع عليها سوف تصبح ضحية لحسابات سياسية قصيرة الأجل ومسائل تتعلق بالعرقية لدى أصحاب المشاريع. إن أية أعمال عنف قد تترتب على ذلك يمكن أن تقوض وحدة العراق وتزيد من احتمال تدخل الدول المجاورة للعراق في سياسته الداخلية.

وعلى الرغم من أن الأكراد يعرفون أنهم لن يحصلوا على جميع الأراضي التي يطمعون فيها، إلا أن القرار النهائي لهذه المشكلة، كما هو مبين أعلاه، هو مهم جداً للولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، هناك ترابط بشكل واضح بين مسألة الأراضي وتوزيع الموارد النفطية في أذهان جميع الأطراف في المنطقة. ولذلك، يجب على واشنطن أن تعمل بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة وتقوم بإشراك جميع الأطراف المعنيين بجدية في الأيام الأخيرة من الوجود الاميركي في العراق لإيجاد حل وسط.

هوامش

١- لمعرفة المزيد عن حزب العمال الكردستاني الرجاء راجع: أليزا ماركوس، *الدم والمعتقد: حزب العمال الكردستاني والكفاح من أجل الاستقلال الكردي* (نيويورك : مطبعة جامعة نيويورك، ٢٠٠٧).

٢- كينيث بولاك، المعركة من أجل بغداد، مجلة *National Interest* (*المصلحة الوطنية*)، العدد ١٠٣ (أيلول/سبتمبر-تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩)، صفحة ١٧.

٣- الواقع، تم تأكيد التعاون الوثيق بين الولايات المتحدة وتركيا في جهود مكافحة الإرهاب والاستخبارات من قبل السفير الاميركي في أنقرة روس ويلسون والمتحدث باسم وزارة الخارجية التركية بوراك أوزوغيرغين. انظر *Today's Zaman* (*جريدة زمان اليوم*)، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٨.

٤- في يوم ٤ تموز/يوليو ٢٠٠٣، تم ضبط القوات الخاصة التركية التي كانت تعمل في مدينة السليمانية الكردية العراقية بموافقة أميركية متلبسة بالتعاون مع عملاء عراقيين يتبعون الجبهة التركمانية وهم يقومون بالتحضير لاغتيال شخصية بارزة في محافظة كركوك (التعميم). وفي أعقاب ذلك، كان الأتراك المضبوطون في هذه العملية يخضعون لنفس المعاملة التي يتلقاها أعضاء تنظيم "القاعدة"، حيث كانوا قد تم وضع الأقنعة على وجوههم وكانت أيديهم مكبلة خلف ظهورهم، ثم تم إرسالهم إلى بغداد للتحقيق معهم. وكانت معاملة الأتراك بهذه الطريقة، ولاسيما في ظل عدم وجود تفسير رسمي من جانب أنقرة، قد خلقت موجات من الصدمة في تركيا وأدت إلي موجة من عداء للولايات المتحدة لا تزال تؤثر على التصورات التركية تجاه الولايات المتحدة حتي الآن. وكانت المفارقة أنه في غضون عام من الحادث، أجبر الجنرالات الثلاثة المسؤولون عن القوات الخاصة (الذين تتراوح مناصبهم بين ضابط بنجمة واحدة إلى ضابط بثلاث نجوم) جميعاً على التقاعد أو تم تهميشهم. انظر: هنري ج. باركي، ابتعدوا عن كردستان، مجلة *National Interest* (*المصلحة الوطنية*)، (صيف ٢٠٠٧).

٥- انظر: ميتيهان دمير في مقالته بالتركية في جريدة "*الصباح*"، ٢٢ كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٧.

٦- كما ذكرت شبكة سي إن إن التركية في ٨ حزيران/يونيو، ٢٠٠٨.

٧- عمر تاشبينار، *سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين العثمانية الجديدة والكمالية الأتاتوركية*. ورقة كارنيغي، مركز الشرق الأوسط، العدد ١٠ (واشنطن العاصمة : مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٨)، صفحة ١١.

٨- ابراهيم كالين، "تركيا والشرق الأوسط: الأيديولوجيا أم الجغرافيا السياسية؟ مجلة *Private View* (*وجهة نظر خاصة*)، تركيا، خريف ٢٠٠٨، صفحة ٣٢.

٩- طارق أوغوزلو، سياسة تركيا في شمال العراق: وجهات نظر متنافسة، مجلة *Insight Turkey*، المجلد ١٠، العدد ٣، ٢٠٠٨، صفحة ٥.

١٠- يتمتع مقتدى الصدر بميزة إضافية لأنه كان معارضاً للفدرالية، وبرز بوصفه العدو الأهم ضد الاكراد العراقيين. ومع ذلك كان معروفاً بدعم كل من الجانبين، مثل الموقف الذي حدث حينما عرض دعم الاكراد العراقيين ضد تركيا عندما قام هذا الطرف الأخير (التركي) بالشروع في هجوم بري. وفي وقت لاحق خلال زيارته إلي تركيا في أيار/مايو ٢٠٠٩ عندما أكد بعض مرؤوسيه لمن قابلوهم من البرلمانيين الأتراك أن جبهة الصدر تؤيد تركيا تأييداً كاملاً بشأن كركوك. اتصالات خاصة للكاتب مع عضو بالبرلمان التركي، أنقرة، ١٣ تموز/يوليو، ٢٠٠٩.

١١- انظر ما كتبه سرهات إيركمين في مقالته بالتركية في"*تحليل أورتادغو* ١"، رقم ٩، أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٩، صفحة ٢١.

١٢- النظام الانتخابي في تركيا يفرض شرط حصول أي حزب على نسبة ١٠ في المائة من مجمل الأصوات على المستوي الوطني كحد أدنى للأحزاب للفوز بمقاعد في البرلمان. وفي عام ٢٠٠٢، استطاع اثنان فقط من الأحزاب عبور تلك العتبة وهذا الحد الأدني، وبالتالي حصلا علي مقاعد أكثر بكثير مما ينبغي أن يكون، مع تمكن حزب العدالة والتنمية من الفوز بنصيب الأسد.

١٣- في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، تم حظر حزب المجتمع الديمقراطي على الرغم من وجوده القوي في جنوب شرق تركيا، ومنعت المحكمة الدستورية في تركيا اثنين من الأعضاء البارزين في البرلمان من المنتمين لهذا الحزب من ممارسة العمل السياسي. وبما أن هذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها حظر حزب كردي، قام حزب المجتمع الديمقراطي بالفعل بإنشاء حزب بديل هو حزب السلام والديموقراطية.

١٤- روشين عقير، *عودة ظهور حزب اللـه في تركيا* (واشنطن العاصمة : معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ٢٠٠٧). إمرؤ اللـه أوزلو، حزب اللـه من المحلية إلى الإرهاب العالمي: الإسلام المسلح في تركيا، في مجلة Middle East Policy "سياسة الشرق الأوسط"، المجلد ١٤، العدد ١، ربيع ٢٠٠٧، ص. ١٢٤-١٤١.

١٥- بيلما أكيورا، في مقالة بالتركية

Belma Akçura, Devletin Kürt Filmi (Ankara: Ayraç Kitabevi Yayinlari, 2008).

١٦- وفي كلمته التي ألقاها اقتبس باشبوج مقولات مجموعة من المفكرين الأجانب والأتراك، بما في ذلك صموئيل هنتنغتون، وإليوت كوهين، وموريس جانوفيتز، وماكس فيبر، وحاييم كوفمان. انظر:

www.tsk.mil.tr/10_ARSIV/10_1_Basin_Yayin_Faaliyetleri/10_1_7_Konusmalar/2009/org_ilkerBaşbuğ_harpak_konusma 14042009.html

١٧- اتصالات خاصة للكاتب مع عدد من الصحافيين والأكاديميين الأتراك.

١٨- فكرت بيلا، في مقالة بالتركية حول باشبوج في صحيفة "*ميليت*" *Milliyet*، ٢٢ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٩. وعلي النقيض من ذلك كتب أحمد ألتان تعليقاً على التدخل الذي قام به باشبوج فيما يتعلق بدوره السياسي وتدخله بشكل مفرط، ولكن مع ملاحظة أنه أشار أيضا إلي نفس الرسالة المتعلقة بالانفتاح علي المسألة الكردية. انظر: أحمد ألتان في مقالته باللغة التركية في صحيفة "*طرف*" Taraf، ٢٢ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٩.

١٩- انظر: مراد يتقين في مقالته بالتركية في جريدة "*راديكال*"، ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

٢٠- وكان سلف باشبوج يشار بويوكانيت قد تدخل شخصياً وعلناً في عام ٢٠٠٧ لمنع وزير الخارجية آنذاك عبد اللـه غول من لقاء رئيس حكومة اقليم كردستان نيشيريفان بارزاني. انظر: ياسمين أونجار في مقالتها باللغة التركية في صحيفة "*ميليت*" *Milliyet*، ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

٢١- أمبرين زمان في مقالة باللغة التركية "لماذا؟ لماذا؟" في: هابرتورك، ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠. و يشير الكاتب إلى أنه في حين أن العراق ككل هو رابع أكبر شريك تجارى لتركيا، إلا أن حكومة إقليم كردستان إذا ما تحولت إلى دولة مستقلة فسوف تكون من بين العشرة الأوائل من شركاء تركيا التجاريين. وعلى الرغم من التحسينات على جميع الأصعدة والاهتمام المتزايد، بما في ذلك زيارة وفد من ٣٠٠ عضوا من المتخصصين في التجارة ووصولهم إلى تركيا في نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٠، فإن زمان يشير أيضا إلى أن عدم الاهتمام بالتفاصيل على الجانب التركي يعني أن المعابر الحدودية بين تركيا وحكومة إقليم كردستان ما زالت بطيئة إلى حدّ يدفع إلى الجنون.

٢٢- ليز سلاي، "العراق في خضم كارثة بيئية، هكذا يقول الخبراء،" *لوس انجلوس تايمز*، ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٩.

٢٣- نمرود رافيللي، أزمة المياه في العراق: الخطر المتزايد من التصحر، معهد دراسات وبحوث وسائل الإعلام في الشرق الأوسط، نشرة *Analysis and Inquiry* (*التحقيق والتحليل*)، العدد ٥٣٧، ٢٤ تموز/يوليو ٢٠٠٩.

٢٤- ايلين لايبسون، "*أميركا والواقع الناشئ في العراق: أهداف جديدة.. لا أوهام* (واشنطن العاصمة: تقرير مؤسسة القرن Century Foundation، ٢٠٠٨)، صفحة ٩.

٢٥- كوينيت أوليسيرفر في مقالة باللغة التركية في صحيفة "حرية" *Hürriyet*، ٨ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٩، وفيها تقول إن واشنطن تفضل تركيا على سوريا باعتبارها الطريق الأفضل لخروج النفط والغاز العراقي بسبب علاقة سورية الوثيقة مع ايران.

مواد أخرى ذات علاقة:

- *"الجار المتمنّع : دور تركيا في الشرق الأوسط" (١٩٩٧) الذي حرره هنري ج. باركي.*
Reluctant Neighbor: Turkey's Role in the Middle East (1997) by Henri J. Barkey.
- "*تركيا والعراق: أخطار (وإمكانات) الجوار*"، تأليف: هنري ج. باركي (تقرير خاص رقم ١٤١، تموز/يوليو ٢٠٠٥).
- "*الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي*" (٢٠٠٧) تأليف: غراهام فوللر.

لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، انظر موقعنا على الإنترنت حيث توجد نسخة إلكترونية من هذا التقرير (www.usip.org) مع روابط إلى مواقع أخرى مناسبة، وكذلك معلومات إضافية حول الموضوع.

United States Institute of Peace
1200 17th Street NW
Washington, DC 20036
www.usip.org